

التغيرات في أوروبا الشرقية: الى أين؟

اسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

فرضيات أولية

ينطلق مدخلنا إلى هذه المناقشة من فرضيتين أساسيتين لهما في تقييمنا اعتبار ووزن خاصان في مايتعلق برصد المسارات المستقبلية المحتملة للانتفاضة السياسية العنيفة التي تحتاج مجتمعات وأفطار أوروبا الشرقية وتهزها من أعماقها بقوة أذهلت العالم كله، شرقه وغربه، ووضعت أمام التساؤل الكبير: التغيرات في أوروبا الشرقية: إلى أين؟.

أما أولى هاتين الفرضيتين فهي أنه من الخطأ تصور أن هذا الحدث الدولي الكبير الذي يكاد يشكل ثورة كاملة في ظروف السياسة الدولية المعاصرة وأوضاعها، قد انبثق من فراغ، أو أنه جاء مقطوع الصلة بما سبقه من وقائع وتطورات في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم، وإنما الأصح والأقرب إلى الواقع هو أن يقال إن كل هذا الذي يجري على المسرح السياسي في أوروبا الشرقية في الآونة الحاضرة، هو بمثابة مرحلة متقدمة، وإن لم تبلغ نقطة الذروة بعد، في مساق طويل من التفاعلات التي أفرزتها مجريات العلاقة بين تلك الدول والاتحاد السوفييتي منذ انتهاء الحرب الثانية، والتي استمرت تأثيراتها تعمق وتتراكم على نحو لم يتوقف قط . وقد عبرت تلك التأثيرات المتراكمة عن نفسها بصورة صريحة وعنيفة أحيانا، وبصورة سلبية أو غير مباشرة في أحيان أخرى، تبعا لتراخي القبضة السوفييتية أو اشتدادها على تلك الدول . وكذلك تبعا لتذبذب مسار خط الحرب الباردة بين الكتلتين المتنازعتين إن ضيقاً أو انفراجاً . بعبارة أكثر تحديداً، فإن الانتفاضة السياسية الراهنة في أوروبا الشرقية جاءت نتيجة مقدمات طويلة سبقتها وهبأت لها، وإن كان الذي أدهش العالم وأثار استغرابه هو كل هذا الزخم الذي بقي مختبئاً تحت السطح، ولم يكشف عن نفسه إلا متأخراً.

وأما عن فرضيتنا الثانية، فهي أنه بقدر ماثيره تلك التحولات الراديكالية في أوضاع مجتمعات أوروبا الشرقية من رد فعل دولي واسع يمتليء بمشاعر غامرة من السعادة والتفاؤل

حول مستقبل السلم الدولي وحول مستقبل قضية الحرية والديمقراطية في العالم، فإن ثمة خوفاً متزايداً يغطي أوساط المراقبين الدوليين مبعثه أن مضاعفات التغيير قد تطال بعض الأسس والركائز الحيوية التي يستند إليها بناء الأمن العالمي برمته، وتحقق هذه الدرجة العالية من التوازن النسبي في معادلات القوة الدولية السائدة حالياً بين المعسكرين الكبيرين. ولا يشك هؤلاء المراقبون في أنه إذا تعذر احتواء هذا الخلل المحتمل، أو فشلت المحاولات المبذولة للاقلال من حجم المخاطر والتحديات التي ستنتج عنه، فإن العالم قد يجد نفسه مدفوعاً وبسرعة كبيرة باتجاه حرب نووية شاملة. أما كيف يمكن أن يحدث ذلك، وضمن أي سياق، وتحت أي ظروف أو شروط، فهذا ماسنحاول تبيانه وتفسيره في موضع لاحق من هذا العرض.

وبالرجوع إلى الفرضية الأولى التي تتصل بموضوع العلاقة بين دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وما أفرزته من نتائج وتأثيرات وثيقة الصلة بالتطورات الراهنة في هذه البلدان الاشتراكية الأوروبية، فلسوف نجد أن تلك العلاقة قد تطورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عبر حقب رئيسية أربع هي: الحقبة الستالينية المعنعة في استبداديتها وتطرفها، ثم حقبة خرتشوف الأخف وطأة نسبياً، فحقبة بريجنيف التي كانت ارتداداً باتجاه التشدد وإحكام القبضة السوفييتية وفرض الانضباط في العلاقات المتبادلة للطرفين من مركز القوة الذي لا يقبل التحدي للدور السوفييتي القائد والمسيطر، وأخيراً حقبة غورباتشوف الأكثر ثورية بكل المقاييس والتي سوف نختصها بالقسط الأوفر من تركيزنا واهتمامنا بطبيعة الحال.

الحقبة الستالينية

في ما يختص بالحقبة الستالينية التي كانت أفظع تلك الحقب الأربع بمعيار قسوة ولا إنسانية الوسائل التي استخدمت في الهيمنة على دول أوروبا الشرقية واخضاعها، فقد كان من أبرز سماتها التي كشفت عنها:

(1) إدارة علاقات هذا التحالف غير المتكافئ بصورة مستبدية تماماً، مما تحول بتلك الدول في حقيقة الأمر الى مجرد توابع تدور في فلك الاتحاد السوفييتي وتأتمر بأوامره حسباً تمليه مقتضيات استراتيجيته العالمية الجديدة.

(2) تأمين الدرجة القصوى من الالتزام العقائدي الذي لم يترك ولو هامشاً ضئيلاً من المرونة التي تأخذ في حساباتها ما قد يعكسه واقع تلك المجتمعات الاشتراكية وظروفها وتجاربها السياسية والاجتماعية الذاتية من اختلافات وتباينات، أي أن حق الاختلاف، أو بالأحرى مبدأ تعدد الطرق نحو الاشتراكية، لم يكن مقبولاً ولا مسموحاً به.

(3) تنصيب نظم حاكمة في تلك البلدان لانهل غير الولاء المطلق والانقياد التام للكرملين، وكانت عملية ازاحتها من السلطة واحلالها بغيرها تتم طبقا لهذه القاعدة وحدها ولاشيء سواها، ومن ثم فانه لم تبرز مكانة رؤساء تلك الدول والحكومات كقادة وطنيين حقيقيين، بقدر ماكانوا أعوانا ومجرد أدوات يجري توظيفها في بلادهم لحساب السوفييت.

(4) اطلاق يد الأجهزة البوليسية التي كانت مضرب المثل في شدتها وجبروتها في تنفيذ سياسات القمع الداخلي تحت الشعار التقليدي: ضرورة التصدي لعناصر وقوى الثورة المضادة والاجهاز عليها بلا هوادة، والحاجة الى كشف واحباط كل أشكال التآمر الامبريالي الذي يستهدف تقويض هذه النظم الاشتراكية واختراقها لحساب الغرب.

(5) اخاد المشاعر والنزعات القومية رغم قوة جذورها التاريخية في تلك البلدان الأوروبية العريقة في تراثها ونضالها القومي، وذلك من منطلق الزعم بتعارضها مع أسس العقيدة الماركسية اللينينية. وبذلك بقيت نار القومية في أوروبا الشرقية مخبئة تحت الرماد لتحين الفرصة المواتية للتعبير عن نفسها.

كانت هذه مرحلة الحرب الباردة في السياسة الدولية وهي في قمة توترها واشتدادها، مرحلة الخوف الذي تملك الاتحاد السوفيتي من منازلة الغرب في حرب عالمية جديدة، سيما أن عقدة حربه مع ألمانيا النازية التي ذهب ضحيتها أكثر من عشرين مليون سوفييتي كانت لاتزال تحدث تأثيرا عميقا في مسلكه الدولي. وهذا الخوف هو الذي دفعة الى تنفيذ سياسة وقائية قوامها تعزيز سيطرته على تلك الدول باعتبارها الحلقات الاستراتيجية الأكثر أهمية في حزام أمنه العالمي الجديد.

حقبة خروتشوف

ثم تأتي حقبة نيكيتا خروتشوف (1955-1964) التي كانت تمثل انسلاخا كاملا من الحقبة الستالينية. كان مدخل خروتشوف الجديد الى التغيير والتصحيح، هو نقد الستالينية بممارساتها القائمة على القهر وعبادة الفرد ومصادرة حق الاختلاف في الرأي، نقدا عنيفا شاملا بحيث لم يترك للعهد الستاليني ايجابية واحدة تحسب له. وقد اتسعت حلقة النقد لتشمل ماكان يشكل في وقته المضمون العقائدي غير المرن للسياسة الخارجية السوفييتية. وهو المضمون الذي أحقق في ادراك متغيرات العصر واستيعابها بصورة صحيحة والتأقلم معها، الخ. من هنا اندفع خروتشوف وبجهد دبلوماسي دولي متميز وبكثافة شديدة لانظير لها في تاريخ الدبلوماسية السوفييتية الحديثة باتجاه خفض توترات الحرب الباردة، وتحقيق نوع ما من التقارب مع الغرب في إطار استراتيجية سوفييتية دولية جديدة هي استراتيجية

التعايش السلمي الشهيرة التي تقدمت وتطورت فيما بعد الى ما عرف بالمدخل السوفييتي الى تحقيق درجة أعلى من التعايش التنافسي Competitive Co-existence بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة .

لقد انعكست تلك الاستراتيجية التعايشية المرنة ايجابيا على علاقة الاتحاد السوفييتي بحلفائه في أوروبا الشرقية أو هكذا بدا الأمر في المراحل الأولى من تطبيقها على الأقل . فقد حاول خروتشوف من جانبه اصلاح جسور تلك العلاقة والتحول بها من نمطها القائم على الاحضاع والتسلط الى علاقة تستند الى قاعدة مناسبة من المشاركة الايجابية والتفاعل الحر . ففي عام 1955 ، وفي محاوله لتسوية النزاع المستحکم مع يوغسلافيا ، وهو أحد موروثات الحقبة الستالينية الذي تفجر حول هامش المرونة العقائدية الذي يجب توفيره والقرار به في مضمار تنفيذ تجارب التحول الاشتراكي ، جاءت اشارة خروتشوف التي لا يخفى مغزاها ومفادها أن مسألة التطور الاجتماعي هي شأن داخلي يخص الدول المعنية به وحدها . وقد أغضبت تلك الاشارة الجناح المحافظ أو المتشدد في صفوف الزعامة السوفييتية الحاكمة ، الذي تزعمه آنذاك مولوتوف ، الذي كان توجهه العام لايزال ستالينيا في جوهره ، وذلك لتخوفه من مضاعفات هذه المرونة العقائدية الجديدة على مركز الاتحاد السوفييتي في دول أوروبا الشرقية الاشتراكية .

تصاعد الخلاف بين الليبراليين والمحافظين

ويأتي محك الاختبار بين التيارين الاصلاحى الليبرالى والمتشدد المحافظ مع أحداث بولندا والمجر في أكتوبر 1956 ، وهي التي كانت أشبه بانتفاضات شعبية عارمة ضد استمرار تسلط الاتحاد السوفييتي عليهما .

بالنسبة لبولندا فقد هيات لانتفاضتها التي اندلعت في صورة اضطرابات عمالية عنيفة في بوزنان ، بضعة تطورات داخلية هامة منها : تزايد حدة النقد في أجهزة الحزب الشيوعي البولندي ضد كافة السياسات والممارسات التي انتهجتها قيادات الحزب وانتهت بها الى حالة من التبعية الكاملة للاتحاد السوفييتي ، في وقت تدنت فيه وباطراد مستويات المعيشة كنتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية في بولندا .

وبسبب هذه الانتفاضة العمالية وماكانت تمثله من مغزى عميق في دولة اشتراكية تقودها الطبقة العاملة ، فقد انشقت القيادة الحاكمة على نفسها وتوزعت بين اتجاهين : الاتجاه الذي يدعو الى تطبيق منهج ليبرالى في الحكم يقوم على احتضان مطلب الاصلاح والتغيير مع التوسع في احترام الحريات الفردية والعامه ، والاتجاه الآخر الذي نادى بالابقاء على جوهر التجربة الستالينية والافادة من ايجابياتها دون أن يعنى ذلك بالضرورة التثبيت

بالوسائل الستالينية التي تجاوزتها ظروف المرحلة. وقد انتهى الخلاف بتنصيب جومولكا في السلطة الذي كان أحد العناصر المغضوب عليها في العهد الستاليني لميوله القومية الواضحة. وهكذا جرى احتواء أزمة العلاقات البولندية - السوفييتية دون حاجة الى تدخل مباشر من جانب الاتحاد السوفييتي لوضع الأمر في نصابه. لكن الأزمة الأخطر حدثت اثر وصول الزعيم ايمري ناجي الى السلطة في المجر، وقد كان ناجي بنزعة السياسية المرنة والمفتوحة الى حد التحرر، يشكل نموذجا جديدا للزعامات الحاكمة في أوروبا الشرقية يصعب على الجناح المحافظ في القيادة السوفييتية قبوله أو السماح له بالبقاء والاستمرار.

منذ البداية أعلن ناجي أن المجر ستخلي عن نظام الحزب الواحد، الأمر الذي كان يعنى في مفهوم السوفييت تعريض سلطة الحزب الشيوعي المجرى للخطر، والتخلي بالتالي عن فكرة دكتاتورية البروليتاريا كأساس للحكم، وفتح الطريق أمام عودة النظام الرأسمالي، واستيلاء القوى المناهضة للاتحاد السوفييتي على الحكم. وقد زاد ناجي على ذلك بأن أعلن اعتزام المجر انهاء عضويتها في حلف وارسو. وكانت هذه الاعلانات الخطيرة المتتالية بمثابة تجاوز لكل الخطوط الحمراء التي تعين حدود المسموح من غير المسموح في دائرة العلاقة المتبادلة بين دول شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي، ومن هنا كسب المتشددون في الكرملين التحدى الذي ظلوا يراهنون عليه منذ أن بدأ خروتشوف يروج لأفكاره الجديدة، وكان لهذا أثره القوي في قرار الحكومة السوفييتية التدخل عسكريا في المجر حيث تم احداث الثورة والاطاحة بناجي ومجموعته من السلطة، واحلالهم بجانوس كادار الذي حرص على تأكيد العلاقة المتميزة، علاقة التحالف والصداقة التي تربط بلاده بالاتحاد السوفييتي، مع التنويه باستعداده لكفالة قدر أكبر من حرية الحركة السياسية في الداخل.

خروتشوف ينضم الى المتشددين

في النصف الثاني من حقبة خروتشوف، تزايدت قوة الجناح المتشدد في القيادة السوفييتية الذي لم يجد خروتشوف بدا من الانضواء تحت لوائه في نهاية الأمر.

كان السبب في ذلك تصاعد خط الحرب الباردة وتفاقم توتراتها لعدة أسباب تتصل كلها أو معظمها بظروف الواقع الدولي ومتغيراته، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط في مرحلة مابعد احتواء أزمة السويس، تفوق السوفييت على الغرب في مضمار انتاج الصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات لفترة امتدت زهاء أربع سنوات (1957-1961)، الأزمات الدوليتان العنيفتان اللتان اندلعتا بسبب الخلاف حول برلين ومضايق كيموي (1958-1959)، انهيار مؤتمر الأقطاب الرباعي في

باريس (1960)، الخلاف المتصاعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول كوبا الذي وصل ذروته مع أحداث أزمة الكاريبي (1962) والذي كاد يفجر حربا نووية عالمية بين القوتين العظميين، وتصاعد النزاع الصيني السوفيتي وهجوم الصينيين المتواصل على الخروتشوفية التي وصموها بالتحريفية والجن والارتداد عن الأصول الماركسية اللينينية الصحيحة، وفي خضم تلك التوترات الدولية المتلاحقة أوعز السوفييت الى السلطة الحاكمة في ألمانيا الشرقية بإقامة حائط برلين الشهير (أغسطس 1961)، الذي أدى الى إيقاف حرية التنقل تماما بين برلين الشرقية وبرلين الغربية، وكانت تلك الخطوة بمثابة رسالة تحذيرية موجهة الى الغرب كله تبرز تصميم الاتحاد السوفيتي على البقاء في مناطق نفوذه في أوروبا الشرقية مهما كلف الأمر.

رومانيا: توجهات مرنة وسياسات أكثر استقلالية

إثر احتواء أزمة الكاريبي أخذ مسار خط الحرب الباردة يتراجع تدريجيا وتهدأ حدته. فمنذ عام 1963 وقرب نهاية حقبة خروتشوف، برز توجه جديد لدى القيادة السوفييتية يميل الى تحقيق مستوى أفضل من التقارب والتفاهم مع الغرب للسيطرة على الأزمات الدولية المفاجئة ومنع تحولها الى حروب نووية عالمية مدمرة. وهذا التوجه المرن كان له أثره الواضح في تقليل الضغط السوفيتي على دول حلف وارسو، وأتى رد الفعل الأول لهذه الليونة النسبية الجديدة، من جانب رومانيا تحت قيادة تشاوتشيسكو، وبالتحديد منذ عام 1964 فصاعدا. وعبر ذلك عن نفسه في صورة تنامي توجهاتها المستقلة عن موسكو وعن السياسات الجماعية السائدة في حلف وارسو، وانفردت رومانيا بمواقفها المتحررة ازاء عدد من القضايا الأساسية سواء داخل حلف وارسو أو خارجه، ومن ذلك؛ رفضها سياسات التكامل الاقتصادي بين دول الكوميكون على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وتحفظها على المطالبات السوفييتية بضرورة زيادة اسهاماتها المالية لمسايرة التوسع في النفقات العسكرية لحلف وارسو، وعدم مساندتها للاتحاد السوفيتي في نزاعه مع الصين، وعدم اتفاقها مع السياسة التي أقرتها دول حلف وارسو تجاه ألمانيا الغربية، ونقدها للتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا في عام 1968. الخ..

لقد ذهب الزعامة الرومانية شوطا بعيدا في ابراز هذا التوجه المستقل الذي تفوقت به آنئذ على باقي دول حلف وارسو. ولا أدل على صحة هذا الزعم من الاعلان الذي صدر في رومانيا في عام 1964 وسمى باعلان الاستقلال الذي جاء في بعض فقراته: «ان من حق كل حزب ماركسي لينيني أن يطور ويختار لنفسه صور ووسائل البناء الاشتراكي، إذ لا يمكن أن يكون هناك حزب أب قائد (والمقصود بذلك الحزب الشيوعي السوفيتي)، وأحزاب قاصرة منقادة له، ولكن هناك الأسرة الكبيرة للأحزاب الشيوعية والعمالية التي

تتمتع كلها بحقوق متساوية». وفي ما يتعلق بموقف رومانيا من عضويتها والتزاماتها في حلف وارسو، فقد طالبت رومانيا بانسحاب القوات السوفيتية من أراضيها لعدم اقتناعها بقوة المسوغات التي تبرر استمرار هذا التواجد. ففي مايو 1966 أعلن تشاو تشيسكو وبجراً غير معهودة لدى قادة دول أوروبا الشرقية: «أن الأحلاف العسكرية، ووجود قواعد عسكرية وقوات أجنبية في أراضي دول أخرى، تحول دون توفير المناخ الذي يساعد على ازدهار التعاون بين الشعوب: إضافة الى مايمثله هذا الوضع غير الطبيعي وغير المقبول من اعتداء على مبدأ الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية» ومن هذا المنطلق اقترح تشاو تشيسكو الغاء حلفي الناتو ووارسو لدعم فرص السلم والاستقرار الدوليين وكان قد سبق ذلك القرار الذي اتخذته رومانيا بمقاطعة المناورات العسكرية المشتركة لدول حلف وارسو، واستمر قرابة ثلاث سنوات (1964-1967).

حقبة بريجنيف: التراجع باتجاه سياسة احكام القبضه

لقد ازدهرت هذه التوجهات الاستقلالية الرومانية خلال السنوات الأولى من حقبة حكم بريجنيف، وهي السنوات التي تميزت في عمومها بسعى الاتحاد السوفيتي الى تحسين علاقته بالغرب في اطار عملية مراجعة واعادة تقييم لأهداف استراتيجية الاتحاد السوفيتي الدولية وسلم أولوياتها ووسائلها التنفيذية التي أصبح مستقبلها مرهونا بالمدى الذي سيتم فيه تحقيق تقارب أكبر مع دول التحالف الغربي وبالأخص مع فرنسا الديجولية.

بيد أن هذه العملية الوفاقية منيت بانتكاسة حادة بسبب تداعي بعض التطورات الدولية التي فرضت نفسها على العالم فرضاً، وزادت كثيراً من حدة التوتر الدولي. من ذلك مثلاً: حرب يونيو 1967 في الشرق الأوسط بانعكاساتها ومضاعفاتها السالبة على قوة السوفييت في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وتفاقم أوضاع النزاع الصيني السوفيتي كرد فعل لأحداث الثورة الثقافية في الصين (عام 1966 ومابعده) بميولها المعادية للسوفييت، وتصاعد الحرب الفيتنامية الى مستوى غير مسبوق من الخطورة والتهديد للسلم الدولي، وتنفيذ ألمانيا الغربية سياسة الانفتاح على شرق أوروبا مما زاد من مخاوف السوفييت حول التأثيرات المحتملة لتلك الاستراتيجية الغربية الجديدة على مواقف وسياسات دول حلف وارسو، وبروز التفوق الأمريكي وبهامش يعتد به في مضمار التسلح النووي الاستراتيجي، ونجاح الصين في تطوير قدراتها النووية بسرعة فاقت كل التوقعات مما ترتب عليه رفع درجة التهديد العسكري على الجبهة الصينية السوفيتية... الخ.

هذه المؤشرات السالبة في مسار خط الحرب الباردة أدت الى تشديد القبضة من جديد على دول حلف وارسو لمحاصرة المخاطر والتحديات الدولية الجديدة ومحاوله

احتوائها أو تحييدها، وكذلك لدعم الأمن السوفييتي المهدد من اتجاهين رئيسيين: الصين بقوتها النووية المتعاطمة من جهة، وحلف الناتو بقدراته النووية الضاربة التي بلغت مستوى قياسيا في تلك الفترة نفسها. وكانت نقطة البداية في تنفيذ سياسة احكام القبضة على دول شرق أوروبا، مع تشيكوسلوفاكيا.

الازمة التشكية: البدايات والتداعيات

وفي رأينا فانه لا يعد من قبيل المبالغة الزعم بأن أزمة العلاقات السوفييتية - التشكية كانت أخطر الأزمات التي واجهتها حكومة ليونيد بريجنيف اطلاقا في تاريخ علاقتها بدول أوروبا الشرقية منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في منتصف الأربعينات.

بدأت هذه الأزمة التي أخذت بعداً دوليا محدودا في البداية ثم اتسعت أبعادها لتصبح أزمة دولية خطيرة فيما بعد، مع القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في يناير 1968 بانتخاب الكسندر دوبشيك سكرتيرا أول للحزب خلفا لسلفه أنتونين نوفوتني الذي عرف بنزعة المحافظة المتشددة. وقد حرص دوبشيك الليبرالي التوجه، منذ لحظة تعيينه في منصبه الجديد، على التأكيد على موقفه المتجاوب مع مطلب الإصلاح والتغيير، معلنا أن التغيير الذي حدث في الكوادر القيادية للحزب ليس سوى المقدمة نحو حركة ديمقراطية تستهدف استرجاع الوجه الانساني لتجربة تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، كما عبر عن قناعته الراسخة بأن المجتمع التشيكي قد فضح وبات مهيبا لأن يتطور باتجاه اقامة مجتمع ديمقراطي اشتراكي حقيقي بعيدا عن بريق الشعارات النظرية التي ضلت طريقها الى التنفيذ.

لقد أوضح برنامج دوبشيك تبعات الدور القيادي للحزب الشيوعي بأنها ليست مجرد الاكتفاء بممارسة السلطة، ولكن بتنمية المجتمع الاشتراكي وتعزيز قضية الحرية الانسانية فيه. فالحزب لا يستطيع أن يفرض سياسته بالأوامر والتوجيهات وإنما بعمل أعضائه ودأبهم وصحة نظرياته. وقد ركز هذا البرنامج الاصلاحى على عدة محاور أساسية كتغيير مركزية السلطة على مختلف مستوياتها والتحول بها الى النمط اللامركزي، وتعديل أسس العلاقة بين الحزب والجهاز الحكومي، وبينها وبين الجماهير، وكذلك السعى نحو ايجاد ادارة علمية كفية مع توفير شتى الضمانات التي تحول دون العودة مرة أخرى الى الوسائل التقليدية التي تقادم عليها الزمن وبرهنت على عدم فعاليتها وقلة جدواها، وفتح الباب على مصراعيه أمام طموح الأجيال الشابة لتسهم بدور حيوي في تحقيق الانجازات المأمولة... الخ.

هذه المفاهيم الاصلاحية الايجابية التي راجت وازدهرت في ظل ماسمى عن حق

بربيع براغ، أي تفتح الحرية والديمقراطية وتعزز شأنها في تشيكوسلوفاكيا بعد سنوات طويلة من القمع والقهر والمعاناة، تجاوزت ثانية ماكان الاتحاد السوفيتي على استعداد للتسليم بنتائجه. ومن منطلق التقييم المتشائم لمستقبل هذه العملية الاصلاحية سواء بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا أو لاستقرار النظم الحاكمة في أوروبا الشرقية جاء قرار الاتحاد السوفيتي بالتدخل عسكرياً تحت مظلة حلف وارسو لقمع تجربة دوبشيك ووأدها في مهدها، ولقد تضمن اعلان التدخل الصادر عن الحلف في أغسطس 1968 فقرة جاء فيها: «أن تلك القوات سوف نتسحب فوراً من أراضي تشيكوسلوفاكيا بعد التأكد من انقضاء التهديدات التي تتعرض لها المكاسب الاشتراكية في تلك الدولة، ولأمن مجموعة البلدان الاشتراكية، وبمجرد أن تقرر السلطات الشرعية أن وجود تلك القوات لم يعد ضرورياً.

لقد نتج عن غزو تشيكوسلوفاكيا اسقاط دوبشيك هو ومجموعته من السلطة لتحل في مكانهم زعامة جديدة ترأسها جوستاف هوساك الذي بادر الى تصفية كل العناصر المرتبطة بحركة دوبشيك الاصلاحية، وكذلك كافة البرامج والسياسات التي تحمس لها دوبشيك وناضل من أجلها في ظروف غير مواتية من العداء والتوتر الذي أحاط بتشيكوسلوفاكيا وحاصرها من كل اتجاه. وعلى الفور أعلن هوساك كما سبق لكادار في المجر بعد قمع انتفاضة 1956، تمسكه بعرى التحالف الكامل مع الاتحاد السوفيتي .

كان أهم ما استحوذ على اهتمام السوفييت وأثار قلقهم العميق من تداعي تطورات الوضع الداخلي في تشيكوسلوفاكيا، هو تخوفهم من انتقال عدوى الاصلاح والتغيير اللذين بدأهما دوبشيك الى بقية أقطار أوروبا الشرقية. وكان هناك بشكل خاص نظامان أزعجتاهما تلك التطورات الى أبعد الحدود هما نظام أولبريخت في ألمانيا الشرقية، ونظام جومولكا في بولندا. ولتهدة تلك المخاوف، صدر اعلان بريجنيف الشهير الذي حاول عن طريق التذرع بالاعتبارات العقائدية، اضافة مسحة من الشرعية على التدخلات العسكرية السوفيتية في دول أوروبا الشرقية بتصويرها على أنها لا تتم بقرار سوفييتي منفرد وإنما بقرار جماعي من قبل كل دول الحلف، وبأن هدفها هو عدم تمكين الغرب من ممارسته لسياسات التخريب التي تحاول النيل من تضامن دول المجموعة الاشتراكية باشاعة جو من التفكك الأيديولوجي في مواقعها.

مرحلة الوفاق الدولي

ثم تخف حدة هذا التوتر الشديد في علاقة الاتحاد السوفيتي بمجموعة شركائه في حلف وارسو، مع التحسن الكبير الذي طرأ على مناخ العلاقات السوفيتية الأمريكية في مطلع السبعينات والذي تتوج بلقاء القمة بين زعماء الدولتين العظميين في مايو 1972، وأعقبه تنشيط المبادرات الرامية الى عقد مؤتمر عام للتعاون والأمن الأوروبي الذي بدأ

جلساته عام 1973 وانتهى منها في صيف عام 1975 باصدار اعلان هلسنكي التاريخي الذي وضع أساسا جديدا لعلاقات التعاون والتعايش السلمي بين شطرى القارة الأوروبية .

في هذا الوقت بالذات ، كان نظام ادوارد جيرك الحاكم في بولندا يمر بأزمة سياسية عنيفة بسبب اخفاق سياسات الاصلاح الاقتصادي مما زاد كثيرا من مشاعر السخط والتذمر الشعبي المتفشية في تلك الدولة الاشتراكية . وطبقا لما تذكره بعض المصادر الدولية فان ديون بولندا الخارجية ارتفعت من أربعة مليارات دولار في عام 1974 الى عشرين مليار دولار في عام 1980 ، كما زادت نسب التضخم وتعمق الخلل في ميزان المدفوعات البولندي بصورة مخيفة . وعندما أخذت الحكومة البولندية قرارها في يوليو 1980 بزيادة أسعار المواد الغذائية للحصول على موارد مالية اضافية ، تفجر الوضع الداخلي بعنف ، وكان ذلك الانفجار هو المهد لبروز حركة النقابات العمالية المستقلة «تضامن» وتآلق نجم زعيمها ليخ فاوئسا الذي اكتسب وبسرعة مذهلة مكانة النجم الأسطورة في السياسة البولندية .

كان من بين أهم المطالب التي تبنتها حركة تضامن العمالية المستقلة في بولندا : المطالبة باقرار مبدأ التعددية الحزبية . الاقرار بحق العمال في تكوين نقابات حرة لا تخضع لسيطرة الحزب الشيوعي عليها ، الخ . ولما كانت تلك المطالب تتجاوز حدود المسموح والمألوف ، فقد رفضت الحكومة البولندية مناقشتها أو بدء أي حوار مع المعارضة بشأنها . لكن ازاحة جيرك من السلطة في سبتمبر 1980 واحلاله بكانيا ، سهلا على الحكومة الجديدة الدخول في عملية تفاوض مع حركة «تضامن» التي نجحت في استمالة ما يزيد على عشرة ملايين بولندي إلى جانبها . وقد حفّز هذا التأييد الجماهيري الواسع الحكومة البولندية على تقديم عدة تنازلات سياسية ضخمة لتلك الحركة منها : السماح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية المستقلة ، مما أدى إلى تنشيط المناخ الفكري والثقافي في بولندا بصورة لا نظير لها من قبل .

حركة تضامن وتفاقم ازمة العلاقات البولندية - السوفيتية

إلا أن الأمور تطورت على نحو أسرع وأخطر مما كانت الحكومة البولندية على استعداد لمجاراته أو السكوت عليه . كما أن تلك التطورات الداخلية في بولندا استفزت الاتحاد السوفيتي الذي بعث في يوليو 1981 برسالة تحذيرية إلى مؤتمر الحزب الشيوعي البولندي جاء فيها بلهجة تتسم بالعنف الواضح : «إن القوى المعادية للاشتراكية في بولندا تشكل تهديدا خطيرا لكافة أعضاء المنظومة الاشتراكية وكذلك لأمن حدودها» ، وقد ذكرت تلك الرسالة مبدأ بريجنيف الذي يتصدى لمثل تلك التهديدات باستخدام القوة العسكرية المجتمعة لدول حلف وارسو . بيد أن تورط السوفييت عسكريا في أفغانستان

وبكثافة هائلة وغير مألوفة، هو الذي حال بينهم تلك المرة وبين الالتجاء إلى أسلوب التدخل العسكري المباشر في بولندا على غرار ما فعلوه في تشيكوسلوفاكيا في عام 1968. ومن هذا جرى الاعاز للجنرال ياروزلسكي وزير الدفاع بتنفيذ عملية انقلابية في الداخل مكنته وبسرعة من الاستيلاء على رئاسة الدولة والحزب. وفي التو أعلن النظام العسكري الجديد الأحكام العرفية في بولندا، وفرض حظراً شاملاً على كافة نشاطات حركة تضامن، وتوسع في تطبيق الاجراءات الاستثنائية التي استطاعت إلى حين اخاد تيار التغيير وتجميده.

القانون الثلاثي لعلاقة الاتحاد السوفيتي باوروبا الشرقية

لقد أردنا من هذا كله ابراز ذلك الارتباط الوثيق بين مسارات الحرب الباردة وبين تقدم أو تراجع مؤشرات الاصلاح والتغيير في دول أوروبا الشرقية، لقد ارتبط الأمر وإلى أبعد حد، بمقدار الهامش الذي أتاحه الاتحاد السوفيتي من قوة التعبير لتلك الحركات السياسية والشعبية، وقد اعتمد ذلك بدوره وبالأساس على طبيعة الظروف والمتغيرات الدولية السائدة. وفي رأينا أن هذا الارتباط بأبعاده الثلاثة التي نوهنا بها (مسارات الحرب الباردة، تصاعد أو تناقص التهديد الذي يتعرض له الأمن السوفيتي، الانعكاس بتعنيف الضغط أو تقليله على دول حلف وارسو)، يضعنا أمام ما يمكن أن نسميه ولو من قبيل التجاوز، بالقانون الذي يحكم العلاقة المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا الاشتراكية.

وقد تأكدت صحة ومنطقية الفرضيات الرئيسية التي يركز عليها هذا القانون، وبصورة غاية في القوة والوضوح، مع التدايعات السريعة والتطورات المذهلة التي رافقت حقبة ميخائيل غورباتشوف (1985-). فعندما انفتحت آفاق عملية الانفراج الدولي على مصراعها، وعندما أخذت مفاهيم التعامل والتعايش بين القطبين الدوليين العاملين تنتقل من مرحلة توازن القوى إلى مرحلة توازن المصالح، وعندما نشطت قوة الدفع في عملية ضبط سباقات الأسلحة النووية والاستراتيجية وحققت عددا من الانجازات التاريخية في غضون فترة زمنية قياسية، وعندما اعتنق غورباتشوف لنفسه مفهوم البيت الأوروبي الواحد أو المشترك الذي يمتد جغرافيا من الأطلنطي إلى الأورال، عندما حدث ذلك كله، شهدت معظم أقطار أوروبا الشرقية تحولا باتجاه الديمقراطية وتعزيز الحريات السياسية، لا مثيل له من قبل. ولنبداً من البداية.

حقبة غورباتشوف ومنهج البريسترويكا في التغيير

عندما تولى غورباتشوف السلطة قبل أربع سنوات أو أكثر قليلا، كان الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي يأخذ منحى من الانحدار والركود يبعث على القلق الشديد.

ويذكر لنا بعض الخبراء الثقة في الشؤون الاقتصادية السوفيتية أنه بالرغم من أن الاتحاد السوفيتي أقر عددا من الإصلاحات الاقتصادية الجزئية في منتصف الستينات هادفا منها إلى دعم استقلالية الإدارة في الوحدات الاقتصادية للحد من تسلط الأجهزة المركزية عليها، مع التوسع في الأخذ بنظم الحوافز الاقتصادية، فإن الطابع العام لأسلوب التخطيط والإدارة بقي متسماً بدرجة عالية للغاية من المركزية والجمود. من جانب آخر، فإن تلك الإصلاحات الجزئية المحدودة في آفاقها ووسائلها وأهدافها، لم تكن كافية بذاتها للتغلب على آثار الركود الاقتصادي الطويل الذي بدأ الاتحاد السوفيتي يعاني مشكلاته وصعوباته منذ مطلع السبعينات. وكان صلب هذه المعضلة الاقتصادية مرتبطا بعدم وجود الآليات الضرورية التي بمقدورها حفز الوحدات الاقتصادية على التحسين المستمر لإنتاجها، أو تهيئة الامكانية التي تسمح بتطوير تكنولوجيا الإنتاج، وبالتالي الاستفادة من ثمار التطور العلمي والتكنولوجي. وقد نتج عن هذا الركود، وعن انعدام القدرة على التجديد والابتكار والمبادرة، اتساع الفجوة بين الاتحاد السوفيتي والدول الرأسمالية المتقدمة، وكان لهذا التراجع ضريبته الاقتصادية الفادحة التي تمثلت في اهدار الموارد والطاقات، وارتفاع تكلفة الإنتاج بصورة غير اقتصادية بتاتا.

لقد شخص غورباتشوف أزمة الاقتصاد السوفيتي والإدارة السوفيتية في كتابه «بريسترويكا»، أو «أعادة البناء» على النحو التالي:

(1) أن المسؤولية عن الركود الذي أصاب عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفيتي تعود في المقام الأول إلى النهج الذي تمسكت به قيادة الحزب والدولة. فهذه القيادة لم تتجاوب بدرجة كافية، ولا في الوقت المناسب، مع ما كانت تفرضه ضرورات التغيير ومتطلباته، وكان ذلك عائدا بالأساس إلى قصورها في استيعاب الأخطار التي ستنتج عن تفاقم أسباب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السوفيتية، وبالتالي فإنها لم تكثرث ولم تشغل نفسها برسم سياسة واضحة المعالم والأهداف لتخطيها والتغلب على آثارها المتوقعة.

(2) أنه إذا كان ثمة هفوات خطيرة تسببت في تباطؤ مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها لم تكن محصورة كلها في ميدان الإدارة الاقتصادية فحسب، وإنما امتدت لتشمل المجال النظري / الأيديولوجي كذلك. من ذلك أن التصورات النظرية عن الاشتراكية بقيت في جوانب كثيرة منها جامدة عند مستوى الثلاثينات والأربعينات. الأفدح من ذلك، أنه جرى تصوير البنية الاجتماعية السوفيتية على أنها خلت من التناقضات، ومن تضاربات المصالح بين مختلف فئات وشرائح المجتمع السوفيتي، وكان هذا الزعم مجافيا للواقع، ولم يعكس بأمانة الأمر على حقيقته. وبطبيعة الحال، فإن هذه التفسيرات

النظرية/ الأيديولوجية الخاطئة قادت بالضرورة إلى نتائج سلبية وخيمة غشيت كل مرافق الحياة في الاتحاد السوفييتي، وحالت دون الكشف عن مزايا النظام الاشتراكي واستثمارها بصورة فعالة وإيجابية.

ويبلغ غورباتشوف قمة الجرأة والصراحة عندما يعلن: «أن جذور هذه العملية تكمن في مجموعة النواقص الخطيرة التي عانت منها مؤسسات الديمقراطية الاشتراكية عند إضطلاعها بوظائفها، وأيضاً في الأحكام والتفسيرات النظرية والسياسية التي تقادم عليها الزمن، ولم تعد تسير ظروف الواقع، هذا بالإضافة الى جمود آليات الادارة».

وفي التقرير الذي قدمه غورباتشوف إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في يناير 1987، جاء: «أن أي محاولة لتحويل النظرية التي نسترشد بها إلى مجموعة من البرامج والوصفات الجامدة والصالحة لكل أحوال الحياة وفي كل مكان، إنما تتعارض كل التعارض مع جوهر وروح الماركسية اللينينية. ان الوضع الاقتصادي والسياسي الذي نعيشه، كما أن المرحلة الراهنة من الحقبة التاريخية التي يمر بها المجتمع السوفييتي والعالم كله، أصبحت تتطلب من الحزب ومن كل شيوعي الابداع والعمل بروح التجديد التي تتجاوز أطر التصورات التقليدية التي ولى زمانها».

ويختص غورباتشوف قضية الديمقراطية بأقصى درجات الاهتمام عندما يشير في التقرير المذكور: «يصعب على الرفاق فهم أن الديمقراطية ليست مجرد شعار، وإنما هي جوهر التغيير، ومن ثم يجب عليهم تغيير وجهات نظرهم وعاداتهم كي لا يجدوا أنفسهم على هامش الحياة، إن اشاعة الديمقراطية في المجتمع تطرح من زوايا جديدة مسألة الرقابة على عمل الهيئات الحزبية وغيرها من الأجهزة الادارية والاقتصادية وكوادر العاملين فيها».

ومرة أخرى يبلغ ذروة الشجاعة في كسره للتقاليد والأعراف الحزبية التي فرضت نفسها وبقداسة لا نظير لها على واقع الحياة السياسية السوفييتية عقوداً طويلة من الزمن قاربت على السبع، عندما يقول: «إن الاتجاه المهم في نشر الديمقراطية في حياتنا الاجتماعية، هو عدم التواني عن ترشيح الرفاق غير الحزبيين (أي غير الشيوعيين) للمناصب القيادية، انها مسألة مبدأ».

ثم يُقدِّم غورباتشوف منظوره الذاتي لأفاق التغيير الشامل الذي تنشده «البريسترويكا»، عندما يذكر: «اننا نعيش اليوم مرحلة انعطافية من عملية التغيير التي يجب أن تشمل كل مجالات حياتنا المادية والروحية. وتتميز هذه العملية بتعميق عمليات اعادة البناء واشراك الجماهير العامة بملايين أفرادها في انجازها. لقد باشر الحزب عملية التغيير الثوري، وهو يبدأ بتغيير نفسه. ان هناك أسلوباً واحداً فقط مقبولا لمحادثة الناس هو أسلوب الاقتناع، ومن ثم، لا يمكن اللجوء إلا إلى طريقة واحدة هي الحوار على قدم

المساواة». ويضيف: «إن مسألة العلانية هي مسألة مبدئية والنسبة لنا إنها مسألة سياسية. فبلا علانية لا توجد ولا يمكن أن توجد ديمقراطية أو ابداع سياسي للجماهير أو إسهام شعبي فعال في عمليات الادارة. إن هذا، إذا أردتم، الضمانة نحو خلق الموقف الذي تتصرف فيه الدولة بروح المسؤولية والذي سيشكل نقطة الانطلاق نحو اعادة بناء كوادرناسيكلوجيا». ثم يؤكد: «لا توجد في الحزب، ولا يمكن أن توجد، منظمات حزبية خارج الرقابة، مغلقة بوجه الانتقاد. لا يوجد، ولا يجب أن يوجد، قادة لا يخضعون للمسؤولية الحزبية».

وحول تصوره للموقف السياسي الدولي عند هذا المنعطف التاريخي، يقول غورباتشوف: «لقد حان الوقت لفهم الحقائق الصارمة للعصر الذي نعيشه فهمًا كاملاً، ومن تلك الحقائق، أن السلاح النووي ينطوي في ذاته على اعصار بإمكانه أن يمحو الجنس البشري من الوجود. إن مثلنا الأعلى هو عالم بلا سلاح وبلا عنف، وليس ثمة بديل لهذه السياسة». ويؤكد: «أن السعي إلى التفوق العسكري لا يمكن موضوعياً أن يؤدي إلى كسب سياسي لأحد. وهذا يعني أنه لا يوجد في الوضع الراهن بديل للتعاون والتعاقد بين جميع الدول، وعليه يمكن القول إن ظروفًا موضوعية قد نشأت ويمكن فيها للصراع بين الرأسمالية والاشتراكية أن يدور بوسائل التنافس السلمي وحدها».

إن هذا المنهج الجريء في التغيير الجذري الشامل باتجاه الإصلاح وإعادة البناء الذي احتضنه غورباتشوف هو القوة المحركة والدافعة لكل تلك التغييرات المذهلة التي نجحت في أن تحفر مجرى واسعاً لها في كافة مرافق الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الاتحاد السوفيتي، والتي لا تزال نتائجها تقوى كل يوم برغم مقاومة القوى التقليدية المحافظة لها، وهي القوى التي تجرى ازاحتها من كافة المواقع القيادية أولاً بأول. على أن ما يعيننا هنا هو أنه خلال السنوات الثلاث المنصرمة كان العالم يراقب باهتمام بالغ ما سوف يكون لتلك التغييرات في منهج الحكم السوفيتي من انعكاسات مباشرة على مجريات الأوضاع السياسية والاجتماعية داخل مجموعة دول شرق أوروبا الاشتراكية.

عدوى البريسترويكا تنتقل الى أوروبا الشرقية

بطبيعة الحال، وكما كان متوقعا، فإن عدوى التغيير سرعان ما امتدت إلى تلك الدول، وكانت بولندا بحكم تجربتها الذاتية الثرية والطويلة في هذا المضمار، أكثرها استعدادا للتأثر به والتفاعل معه. ومنها انطلقت الشرارة التي فجرت هذه الثورة السياسية الإصلاحية العارمة التي اجتاحت معظم أقطار أوروبا الشرقية ولا تزال تفاعلاتها في تصاعد مستمر. ففي أغسطس 1989 صدق البرلمان البولندي وبأغلبية ساحقة على تنصيب تادوش مازوفيتسكي الكاثوليكي وغير الشيوعي ومستشار زعيم نقابات «تضامن» ليخ فاوونسا، رئيساً لأول حكومة، بولندية لا يتزعمها الشيوعيون منذ أكثر من أربعين عاماً. كان هذا التطور المذهل على الساحة السياسية في بولندا يعني ببساطة أنه قد تم انهاء احتكار الحزب

الشيوعي للسلطة، هكذا وللمرة الأولى، في دولة تابعة لحلف وارسو بعد تاريخ حافل من الضبط العقائدي الجامد، الذي لم يعرف التسامح حول هذا الأمر بالذات باعتبار أنه يشكل مقوم الربط الرئيسي بين تلك البلدان الاشتراكية والقاعدة التي يستند عليها تضامنها .. الخ.

ويتساءل المحللون والخبراء حول السبب الذي حدا بالجنرال ياروزلسكي الى تقديم كل تلك التنازلات السياسية والدستورية، وهو الذي سبق له أن قاد انقلابا مدبرا وموعزا به من الكرملين لاختاد قوى التغيير واسكات صوته؟ وهم يجمعون تلك الأسباب في الآتي: (1) تعمق الاقتناع لدى الشعب البولندي بفشل الحزب الشيوعي في تلبية احتياجاته أو في انقاذ الوضع الاقتصادي من عيوبه وأمراضه التي أدت إلى مضاعفة ديون بولندا الخارجية حيث بلغت هذه ما يقارب أربعين مليار دولار في عام 1989. ولهذا، بات الشعب البولندي، أو شرائح واسعة منه على الأقل، يعتقد أنه من المستحيل الإبقاء على الاشتراكية في بولندا ضمن الأطر التقليدية التي عفى عليها الزمن وبرهن على فشلها وعدم جدواها بتاتا. (2) روح التحدي والصلابة غير العادية التي تميزت بها سياسات نقابات «تضامن» طوال الفترة التي برزت فيها كقوة رئيسية للمعارضة السياسية في بولندا وأهلها عن جدارة لقيادة القوى التي تقف في صف الإصلاح والتغيير، والتي اعتقدت أن أولى متطلباته كانت تكمن في ضرورة انهاء هيمنة الحزب الشيوعي على الحياة السياسية هناك. (3) الموقف الايجابي الذي انتهجه غورباتشوف من تلك التغييرات باعتبارها، كما أشار، تخدم مصالح الشعب البولندي من جهة، وتعزز مستقبل التطور الاشتراكي في تلك الدولة من جهة أخرى. (4) التأكيدات المتكررة التي صدرت عن قادة «تضامن» أنفسهم ومؤداها أنهم لا ينوون استبعاد الحزب الشيوعي نهائيا من عملية الحكم من منطلق أن ما يعينهم بالأساس هو توفير الاستقرار السياسي وتأمينه في بولندا على قدر الامكان، وأن اسقاط الحزب الشيوعي من هذه المعادلة السياسية سوف يؤدي لا محالة إلى المساس بأسس ذلك الاستقرار وتعرضه للخطر. ولهذا السبب الأخير، جاءت الحكومة البولندية الائتلافية الجديدة موسعة وتمثل كافة الكتل الحزبية التي يضمها البرلمان، وقد احتفظ الشيوعيون فيها بوزاري الداخلية والدفاع.

ومن بولندا أنتقل مؤشر التغيير إلى المجر التي اتخذ حزبها الحاكم وبمحض إرادته قرارا فريدا من نوعه، فذا في جرائده، بتغيير إسمه من حزب العمال الاشتراكي المجري إلى الحزب الاشتراكي المجري (على غرار الأحزاب الاشتراكية الأوروبية المنضوية تحت لواء الدولية الاشتراكية)، وتغيير اسم الدولة من جمهورية المجر الاشتراكية الشعبية إلى جمهورية المجر، كما جرى حل الميليشيات العمالية التي أنشئت عقب اخاد انتفاضة 1956 التي سلف التنويه بها. وما حدث بعد ذلك من تغييرات راديكالية عنيفة (لا نقصد عنف الوسائل وإنما كثافة النتائج وأهميتها) في كل من ألمانيا الشرقية، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، كل ذلك كان دعما واستطرادا للاتجاه السابق نفسه مع بعض الاختلاف في التفاصيل والجزيئات. وبايجاز يمكن الزعم بأن هناك مجموعة من القواسم المشتركة، التي أبرزتها عمليات التغيير الأخيرة في تلك الاقطار الاشتراكية، وتمثل في: إنهاء احتكار الاحزاب الشيوعية

للسلطة. اسقاط الأجندة المتشددة في تلك الأحزاب الشيوعية وإحلالها بأخرى أكثر اعتدالا وأكثر تعاطفا وانفتاحا على ضرورات الإصلاح والتغيير وإعادة البناء، الموافقة على تشكيل حكومات إئتلافية يرأسها قادة غير شيوعيين، وتمثل عددا كبيرا من القوى والشرائح السياسية التي بقيت محرومة من حقها في التعبير عن آرائها ومواقفها السياسية في الماضي، إطلاق هوية التعبير الشعبي بوسائل التظاهر والتجمهر والاحتجاج دون أية تدخلات أو إجراءات قمع بوليسي، السماح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار مبدأ التعددية السياسية، كفالة حرية الحركة والانتقال للمواطنين من هذه الأقطار إلى خارجها دون قيد أو حظر، وإبداء التعاطف مع الدعوات المطالبة بتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي مع الغرب، وبالأخص في مضمار الحصول على المعونات الاقتصادية وجدولة الديون... الخ.

انتفاضه أوروبا الشرقية: الآمال والمخاوف

والآن نأتي إلى طرح التساؤل المحوري في هذه المناقشة وهو: إلى أين؟ وما هي يا ترى الآمال والمخاوف التي تثيرها احتمالات المستقبل وتطورات؟ وهل سيقدّر لهذه العملية التاريخية الفذة أن تمضي قدما إلى الأمام حتى تكتمل نهايتها بتحقيق كل أهدافها؟ أم أنها بحكم جبرأتها الشديدة، وبطبيعة منهجها الاقتحامي للإصلاح وإعادة البناء، وأيضا بأفقتها الشامل وغير المحدود باعتبارات الزمان أو المكان، سوف تكون أكثر عرضة لأن تهزم نفسها بنفسها؟ في اعتقادنا أن أي حديث عن الاحتمالات والتوقعات المستقبلية لا يكتمل بغير التعرف أولا على رد فعل الاتحاد السوفيتي وموقف حلف وارسو، وكذلك اتجاه الغرب من النتائج التي أفرزتها الانتفاضة السياسية التي تهز دول شرق أوروبا الاشتراكية بقوة بالغة.

حتى الآن، فإن رد الفعل السوفيتي الرسمي لا يزال داعما ومساندا لتلك الانتفاضة. ولم يكن من المتصور مثلا أن تتعاقب مشاهد التحول السياسي الدرامي في ألمانيا الشرقية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وهي التي كانت حتى الأمس فقط، من أكثر دول أوروبا الشرقية عقيدة ومسلكا، دون ضغط سوفيتي عليها أرغمها على النزول على مقتضيات التغيير والتسليم بأنه لم يعد من المجدي مقاومة تيار الإصلاح وعرقلة اندفاعه. ومما يبرهن على ذلك، أنه عندما أزيح أريك هونيكر المتشدد من سدة السلطة في ألمانيا الشرقية، جاء تأييد غورباتشوف الفوري والجار للخطوات التي نفذها الزعماء الألمان الشرقيون، لما سيكون لها على حد قوله من اسهام ايجابي في تسهيل بناء البيت الأوروبي الموحد.

كذلك، فإنه عندما اجتمع وزراء خارجية دول حلف وارسو في العاصمة البولندية بنهاية شهر أكتوبر الماضي (1989)، فإنهم أكدوا في البيان المشترك الصادر عن هذا الاجتماع التزام دول الحلف بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها، وكذلك احترامهم لسيادة واستقلال كل دولة عضو. وكان ذلك التأكيد بمثابة الغاء عملي لمبدأ بريجنيف الذي ظل القاعدة الرئيسية التي تحكم تلك العلاقة المتبادلة منذ عام 1968. كما أكد البيان نفسه حق كل دولة عضو في أن تختار بنفسها وباستقلالية تامة صورة نظام الحكم فيها، وسياساتها

الاجتماعية والاقتصادية دون تدخل أو إرهاب من خارج حدودها. ونوه البيان بأن التسليم بهذا الحق يعتبر أمراً ضرورياً لاحتلال سلام بعيد المدى واستقرار شامل في جميع أنحاء أوروبا، لكنه وفي الوقت ذاته، شدد على ضرورة احترام وعدم انتهاك الحدود الأوروبية، مبيناً أن الظروف السائدة حالياً في دول المنظومة الاشتراكية سوف تتمخض عن انفراجة كبيرة من شأنها إنهاء الانقسام الحالي في أوروبا وتقضي نهائياً ولأبد على بقايا ومخلفات الحرب الباردة القديمة.

الغرب ومحاولات الاختراق: الدافع والامكانية

أما عن رد الفعل الغربي فهو، ودون حاجة إلى تأكيد، مغتبط ومتفائل بتلك التطورات السياسية المتسارعة في أوروبا الشرقية إلى أقصى حد. ويلخص الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، وهو من أكثر الرؤساء الأمريكيين في العصر الحديث حنكة وخبرة بشؤون السياسة الدولية، موقف الغرب من هذه الأحداث التاريخية بقوله: «أن الغرب يستطيع أن يؤثر في مجريات الأحداث التي تحفر طريقها هناك إذا طبق سياسات مسؤولة للتنافس مع موسكو في أوروبا الشرقية فهذا وعن طريقه يمكنه أن يساعد في تشكيل عملية التغيير الإيجابي والاسراع بها»، ثم يشير. «أنه رغم أن حكومات أوروبا الشرقية حلفاء للسوفييت، إلا أن شعوب أوروبا الشرقية حلفاء للغرب»، ويضيف: «أن هذه الانتفاضات الشعبية هي التي تمثل الواقع السياسي الرئيسي لأوروبا الشرقية، فالمجريون والتشيك والسلاف والبولنديون والألمان الشرقيون والرومانيون والبلغاريون شعوب قوية، وهم حلفاؤنا في المنافسة الأمريكية السوفييتية، وينبغي لاستراتيجيتنا من أجل المنافسة السلمية أن تستفيد منهم». . الخ.

وليس هناك من أدنى شك في أن الغرب، ورغم تأكيدات الرسمية لغورباتشوف قبل قمة مالطا الأخيرة وأثناءها، بأنه سيمتنع عن تحريك الأمور في مسارات متسارعة من شأنها أن تضر باستقرار الوضع الدولي الحالي أو تمس أسس التوازن في علاقات أطرافه، فإنه لن يتوانى بوسائله الكثيرة التي يحذقها ويحيد استخدامها، وله تجربة ثرية في هذا المجال، في اختراق مجتمعات أوروبا الشرقية، واستثمار شتى نقاط الضعف التي يكشف عنها الموقف الحاصل هناك. بعبارة أدق، فإنه سوق يشحذ كل أدوات الاختراق والتأثير والاستمالة من اقتصادية وفكرية ودعائية. . الخ. آملاً من وراء ذلك دفع الأمور إلى النقطة التي تصل بالاشتراكية في تلك البلدان إلى الانهيار بفعل عوامل التحلل الذاتي الطبيعي، وهو ما سوف يترتب عليه بالضرورة، تدمير كل جذور ومقومات الرابطة التحالفية السابقة بالاتحاد السوفييتي، ويدعم هذا المعنى كما يرفع من هذا الاحتمال بمحاولة توسيع الاختراق وتكثيفه، ماجاء على لسان وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر في اشارته إلى ما يحدث في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية. يقول بيكر: «ان هذا الذي يجري هناك جعلنا نكتشف أنفسنا، وإن جاء ذلك متأخراً كثيراً عن وقته، أن الاتحاد السوفييتي لم يكن سوى غمر من ورق، خلافاً لما كنا نعتقد».

الاحتمالات والتوقعات المستقبلية

والآن، ماذا عن التوقعات والاحتمالات المستقبلية؟

تشعب تلك التوقعات في عدة اتجاهات. فهناك أولاً فريق المحللين الدوليين الذين يتصورون لأنفسهم أن التفاعلات التي سوف تنتج عن عمليات التغيير الراهنة، قد تمضي وتتطور وتتصاعد إلى مدى أبعد بكثير مما كان مقدراً لها في الأصل. وأن ذلك قد يصل إلى حد تفجير طاقات عالية وعنيفة من المشاعر الشعبية المعادية للسوفييت في تلك المجتمعات التي عانت كثيراً في الماضي من تسلطهم عليها وقهرهم لها. وقد تطيح تلك الطاقات العدائية بالركائز الأساسية التي بقيت علاقة تلك الدول بالاتحاد السوفيتي مستندة إليها طوال العقود الماضية، وفي طليعة تلك الركائز ومن أهمها وجود قوى صديقة في أجهزة السلطة، والتكتل في إطار رابطة حلف وارسو.

فإذا ما تعرضت تلك الركائز لخطر التدمير، فإن الاتحاد السوفيتي سوف يجد نفسه مضطراً رغم أنه إلى التدخل للسيطرة على ذلك الوضع المتسبب وضبطه طبقاً لما تمليه مقتضيات أمنه في المدينين القريب والبعيد، ولا يخفي أن مثل هذا التدخل سوف يثير من المضاعفات على الصعيدين الأوروبي والعالمي، ما قد يفجر الموقف الدولي كله، ويطيح بتجربة غورباتشوف وينسف عملية «البريسترويكا» من أساسها، إذ لن يمكنها أن تواصل وتستمر والدولة السوفييتية مهددة بخطر الانتحار.

ويثير ذلك الاحتمال الأخير، الذي يمكن الاسهاب في سرد تفاصيله، قلقاً بالغاً من قبل محللين دوليين كثيرين لاعتقادهم أن الواقع الذي سينتج عن اضطراب العلاقة وتخلخلها بين الاتحاد السوفيتي ومجموعة شركائه في حلف وارسو، ستكون له مضاعفات أمنية سلبية يصعب حصرها، لعل أبرزها، كما يذكرون، حدوث خلل حاد وعميق في معادلات القوة الدولية وتوازنها، وسوف يتهدد ذلك الخلل المفاجيء السلم العالمي بصورة لا تقارن بها الأخطار التي تقترب باستمرار الوضع الراهن أي مع وجود حلفي الناتو ووارسو اللذين يمثلان بقدراتهما العسكرية الضخمة والمتكافئة محوري التوازن العالمي وقطبيه الرئيسيين. هذا علاوة على أن هزيمة «البريسترويكا» ودفع تجربة غورباتشوف دفعا إلى تلك النهاية الدرامية المأساوية سوف تلحق دماراً أكيدا وشديداً بعملية الوفاق الدولي وتعود بالعالم القهقري إلى حرب باردة جديدة لا تقاس بها الحرب الباردة القديمة، بل قد تكون الشرارة التي تشعل حرباً عالمية نووية بسبب انفلات الوضع الدولي وتعطل كافة الكوابح والضوابط التي كانت تكفل له التوازن والاستقرار... الخ.

وفي خط آخر مواز لما سبق، هناك محللون آخرون ممن يتخوفون بشدة من احتمال انتكاس عملية «البريسترويكا» وبالتالي إنهاء ربيع موسكو وبعيد أوروبا الشرقية كله،

بفعل تضافر تأثير بعض العوامل الرئيسية في الواقع الداخلي للاتحاد السوفييتي نفسه، كتهور مشكلة الاقليات القومية واصرار بعضها على مطلب الانفصال والاستقلال (كجمهوريات البلطيق الثلاث وغيرها من الأقليات)، وتفاقم حدة المشكلات الاقتصادية، وتزايد الاضرابات العمالية، والتخريب المتعمد لوسائل الانتاج، واتساع رقعة الخلاف في صفوف قيادات الحزب، وتآمر القوى الحزبية والبيروقراطية المناهضة للتغييرات التي أتت بها «البريسترويكا» . الخ . ومن الطبيعي، بل من المتوقع تماما، أن يجد ذلك التآمر ذريعة يتسلح بها في الهجوم على غورباتشوف وآليات التغيير التي يتحمس لها، مع انفجار الطاقات المعادية للاتحاد السوفييتي في أكبر وأقوى مناطق نفوذه الدولي، في أوروبا الشرقية، مما يهدم، كما سلف التنويه . مكونا استراتيجيا أساسيا من مكونات أمن الدولة السوفييتية في مواجهة تماسك التحالف الغربي وتفوق امكاناته .

تلك العوامل مجتمعة، قد تعجل بوقوع انقلاب على السلطة في الكرملين سواء تم ذلك بأسلوب الانقلاب العسكري، وهي ظاهرة جديدة تماما في تاريخ السياسة السوفييتية، أو من خلال قوى حزبية مناهضة للحكم الحالي . وسوف يترتب على ذلك ازاحة غورباتشوف من موقع القيادة واستبداله بزعامة محافظة سيكون همها الأول البحث عن طريق للتراجع عن «البريسترويكا» . بمعنى آخر، فانه لن تكون هناك غورباتشوفية في الاتحاد السوفييتي بدون غورباتشوف . وسوف يمتد النقد والادانة إلى كل ما يمت إلى تلك التجربة بصلة .

ان احتمالا كهذا إذا قدر له أن يرى الواقع سيفجر موقفا دوليا بالغ الخطورة والتهديد . فلا استرجاع الوضع في الاتحاد السوفييتي إلى سابق عهده عاد ممكنا، ولا ارغام دول أوروبا الشرقية على التراجع عن مسيرتها الاصلاحية الكبرى التي بدأتها وإستقطبت تأييد الملايين لها سيكون أمرا ميسورا . والأرجح هو أن الاتحاد السوفييتي سوف يصطدم، وبعنف شديد بحقائق الواقع الذي أوجدته الانتفاضة السياسية الأخيرة في تلك البلدان، ولن يجدي معه آنذاك التذرع بمبدأ بريجنيف الذي تجاوزه الزمن وبات من المستحيل إعادة عقاربه إلى الوراء . وليس سرا خافيا أن ذلك الوضع المأساوي بخطوراته المتفاقمة على كل صعيد، قد يضطر الغرب إلى التدخل في ما إذا طلبت دول أوروبا الشرقية مساعدته العسكرية لها لمقاومة محاولة الاتحاد السوفييتي اقتحامها وإسترجاعها إلى دائرة نفوذه . وليس بمستبعد أن يتطور الوضع في أوروبا بسرعة إلى نقطة المجابهة النووية الشاملة، وذلك إذا ما أحس السوفييت أنهم مهددون بخسارة ورقتهم الأخيرة، وبالتالي فقدان مكانتهم الدولية التي أهلتهم لأن يقفوا من الولايات المتحدة موقف الند للند طوال أربعين عاما أو يزيد .

يبقى فريق ثالث وآخر من المحللين الدوليين ممن يعبرون عن تفاؤلهم حول مستقبل

عمليات التغيير وإعادة البناء في دول أوروبا الشرقية، وما يمكن أن تتيحه تلك العمليات والتغييرات من امكانات ايجابية لصالح السلم العالمي ولصالح الحرية والديمقراطية في عالم يعاني الكثير من اضطهاد نظم الحكم هنا وهناك لحقوق الانسان وحياته الأساسية. بيد أنهم يذكرون أن ذلك كله يظل رهنا بقدرة التغيير الحاصل على الاحتفاظ بطابعه السلمي والتدريجي، وشريطة أن يتوفر لدى القوى الداخلية المشاركة في احداثه ودفعه وتحريكه الادراك المناسب بشأن حدود ما تسمح به ظروف الواقع الدولي الراهن، وما يثيره تجاوز تلك الحدود من مخاطر ومضاعفات شديدة في النطاقين الأوروبي والعالمي.

وهم يثقون بأن زعامة غورباتشوف سوف تنجح بدبلوماسية ذكية المعهودة، ومرونتها الفائقة في التعامل الدولي، في تحقيق درجة مقبولة من التوازن بين جعل حكومات دول أوروبا الشرقية تبدو حائزة لكل شروط الشرعية السياسية في نظر شعوبها ومجتمعاتها، وبين الحفاظ على روابط الصداقة الخاصة التي تجمع تلك الدول بالاتحاد السوفيتي. انها معادلة وان كانت تبدو صعبة ومعقدة، إلا أنها في تصورهم ممكنة.

وهذا الوضع الأخير سوف يتيح، إن هو تحقق، فرصا للتعايش السلمي والتعاون الدولي لم يسبق لها مثيل قط في تاريخ أوروبا والعالم.

المصادر

شليبي، أ.

1989 «محاولات التجديد ومستقبل أوروبا الشرقية، السياسة الدولية، (أكتوبر): 30 - 43.

هلال، ع. وآخرون.

1988 «الاتحاد السوفيتي من الداخل»، السياسة الدولية، (أكتوبر): 72 - 177.

نيكسون، ر.

1988 1999 نصر بلا حرب (مركز الأهرام للترجمة والنشر) الطبعة الأولى. القاهرة: 157 - 160.

التغيرات في أوروبا الشرقية : الى أين؟

سمعان بطرس فرج الله

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

ان التحولات الثورية التي تشهدها دول أوروبا الشرقية والوسطى في الوقت الراهن اربكت الرأي العام العالمي، كما اربكت المحللين السياسيين على كافة انتماءاتهم الايديولوجية والفكرية، بقدر ما اربكت الدوائر السياسية الحاكمة في كافة ارجاء العالم. وسبب هذا الإرباك يرجع اساساً الى سرعة تواتر الاحداث، وليس بسبب التغيرات في حد ذاتها. فان هذه التغيرات كانت متوقعة لانها نتاج حلقة متصلة من محاولات سابقة منذ احداث تشيكوسلوفاكيا في سنة 1948، الى الارهاصات الثورية التي بدأت تحتاح بولندا منذ عام 1979، ومروراً بثورة العمال والطلبة في المانيا الشرقية في عام 1953، وثورتي المجر وبولندا عام 1956، وثورة تشيكوسلوفاكيا عام 1968. فليست هذه اذن هي المرة الاولى التي تنتاب فيها دول أوروبا الشرقية حركات اصلاحية كان من شأنها ان تؤثر في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ومع الدول الأخرى. ولذلك نتفق مع أ. د. اسماعيل صبري مقلد في قوله بان «الذي يجري على المسرح السياسي في أوروبا الشرقية في الأونة الحاضرة هو بمثابة مرحلة متقدمة، وان لم تبلغ نقطة الذروة بعد في مساق طويل من التفاعلات التي أفرزتها مجريات العلاقة بين تلك الدول والاتحاد السوفييتي منذ انتهاء الحرب الثانية». وهكذا فان اي تقييم سليم لما يجري الآن من تغيرات عميقة في دول أوروبا الشرقية والوسطى لا يمكن ان يقوم الا برد هذه التغيرات الى جذورها، اي وضعها في اطارها الصحيح، الا وهو تطور العلاقات بين تلك الدول والاتحاد السوفييتي، ذلك التطور الذي خضع بطبيعة الحال لتوجهات السياسة السوفيتية ذاتها، الداخلية والخارجية، على حد سواء. من هذا المنظور نتفق ايضاً مع التقييم العام الذي طرحه أ. د. / اسماعيل صبري مقلد للحقب المختلفة التي مر بها ذلك التطور، وان اختلفنا معه في تفسير بعض مظاهره. كل ما نريد ان نؤكد به ادعاء، وفي هذا المقام، ان هناك حقيقة ثابتة مستفادة من تجربة السياسة السوفيتية العملية، الا وهي : ان الاتحاد السوفييتي، وان سمح لدول أوروبا الشرقية والوسطى بقدر

من الحرية في ادارة شؤونها القومية بما يتفق واوضاعها الخاصة، فانه لن يتوانى عن التدخل، قسراً اذا لزم الامر، للحد من هذه الحرية متى شعر ان اسلوب الممارسة سوف يؤدي الى تقويض التكتل السوفييتي في مواجهة التكتل الغربي. وفي اعتقادنا، فان الاتحاد السوفييتي سينهج نفس النهج في الحقبة الراهنة، اي في عهد ميخائيل غورباتشوف. وبيان ذلك يتعين توضيح اسس السياسة السوفييتية الجديدة وانعكاساتها على التحولات الراهنة التي تشهدها دول اوربا الوسطى والشرقية. من هذا المنطلق قد نختلف مع أ. د. / اسماعيل صبري مقلد حول تقييمه لتلك المحاولات، وبشأن توقعاته المستقبلية.

عندما وصل غورباتشوف الى قمة السلطة عام 1985 راعه الوضع المتردي الذي وصل اليه الاتحاد السوفييتي وما ترتب على ذلك من اهتزاز مكانته العالمية. فمئذ النصف الاخير من السبعينات، بدأ الاتحاد السوفييتي يفقد فعلاً قوة اندفاعه خاصة في المجال الاقتصادي. فقد تدهورت معدلات النمو الاقتصادي لاكثر من النصف، وبحلول الثمانينات انخفضت الى مستوى قريب من الركود، وذلك في وقت اتاحت فيه الثورة العلمية والتكنولوجية المتقدمة آفاقاً جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والعسكري في الغرب، دون ان يعمل الاتحاد السوفييتي على الاستفادة منها. وقد انعكس هذا الركود الاقتصادي، على حياة المجتمع السوفييتي بان تدنى مستوى المعيشة، الامر الذي ادى الى انتشار الاتجاهات السلبية وتدهور تدريجي في القيم الايديولوجية والمعنوية، وبدأ الفساد يسري في الاخلاقيات العامة والخاصة. وقد لاحظ غورباتشوف ان السبب الرئيسي لهذه السلبات انما يرجع الى جمود وعقم النظام السوفييتي، فكراً وممارسة في عهد بريجنيف. ولذلك دعا الى ضرورة تبني استراتيجية جديدة شاملة تقوم على منطلقات فكرية بناءة واساليب عمل اكثر كفاءة متحررة من جمود البيروقراطية العقيمة. وقد اطلق على هذه الاستراتيجية اسم «البريسترويكا» اي «اعادة البناء».

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بداءة هنا هو: هل تمثل هذه الاستراتيجية الجديدة عدولاً عن «الاشتراكية العلمية»، ام هي مجرد تطوير للممارسة الاشتراكية؟ ان أ. د. / اسماعيل صبري مقلد لم يطرح هذا السؤال أصلاً علماً بأن طرحه والاجابة عنه بوضوح يعيننا ليس فقط على تقييم ما يجري من احداث جسام في دول اوربا الشرقية والوسطى، ولكن يعيننا ايضاً على تفهم حقيقة موقف الاتحاد السوفييتي من تلك الاحداث.

من المعلوم ان الفكر الماركسي لا يفضل بين «النظرية» و«التطبيق» (Praxis) المستند الى الملاحظة والدراسة العلمية والتحليل. وقد اكد ماركس نفسه هذا الترابط. فالماركسية تقوم على التفاعل المستمر بين «الفكر» و«الممارسة». فـ «البريسترويكا» بدعوتها الى تغيير المجتمع السوفييتي عن طريق برنامج جديد في «الفكر» وفي «الممارسة» انما تنخرط في اطار المنهج الماركسي الاصيل بالقياس الى الوضع الخاص بالاتحاد السوفييتي فهي تستمد جذورها من الماركسية بشكل عام، ومن فكر وسياسة لينين بشكل خاص، مع الاسترشاد

ببعض افكار تروتسكي في ما يتعلق بدور الحزب الشيوعي في المجتمع، وفكر وسياسة خوروتشوف الاصلاحية في النصف الثاني من الخمسينات والنصف الاول من الستينات مع ادخال تجديدات على كل هذه الروافد فرضها التقييم الواقعي لأوضاع العالم وهو على مشارف القرن الحادي والعشرين، ووضع الاتحاد السوفيتي في ذلك العالم. فقد استند لينين الى تحليل «الوضع التاريخي الفعلي» عندما اقدم على اتباع «سياسة اقتصادية جديدة» (NEP) اقتضت احياء آليات السوق وترك الاسعار لقوى العرض والطلب لاسيما في عدد من السلع الاستهلاكية والزراعية كذلك فان «البريسترويكا» تستند الى تحليل «علمي» دقيق للوضع التاريخي الفعلي للاتحاد السوفيتي في عالم اليوم. وكما ارتبط لينين ارتباطاً عميقاً واصيلاً بالماركسية، ولكن مع تمتعه في نفس الوقت، كرجل دولة، بمقدرة فائقة على اتخاذ المواقف المناسبة وتطوير النظرية للتطبيق دون الاخلال بجوهرها فكذلك سياسة غورباتشوف الآن، وان امتدت اصلاحاته الى آفاق ابعد بكثير من اصلاحات سلفه لينين (وكذلك اصلاحات خروتشوف) نتيجة لاختلاف «الوضع التاريخي الفعلي» للاتحاد السوفيتي الآن عنه في العشرينات او في الخمسينات والستينات. وقد أكد غورباتشوف في اكثر من موضع في كتابه عن «البريسترويكا» بانه يستند في دعوته الاصلاحية الى التقاليد التي ارساها لينين، وان الاصلاحات الجارية الآن في الاتحاد السوفيتي انما تنطلق من «الخيار الاشتراكي»، وليس من خارجه. هذا التمسك الواعي والواقعي بالاشتراكية هو الذي يفسر مساندة الاتحاد السوفيتي لما يجري من تحولات في دول اوربا الشرقية والوسطى لأنه لم ير في هذه التحولات مساساً، حتى الآن، بجوهر الاشتراكية كما سئرى. ولبيان ذلك يتعين تفهم طبيعة «البريسترويكا» في عناصرها الرئيسية، تلك السياسة التي انتقلت بدرجات متفاوتة الى الدول الاشتراكية الأخرى.

ان الهدف من «اعادة البناء» هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية والرقمي الاجتماعي والتقدم التكنولوجي. ولن يتحقق ذلك الا في بيئة اكثر ديمقراطية، أي مزيداً من المشاركة الشعبية التي لا يمكن ان تتم الا في جو من المصارحة والحوار الواسع والبناء «جلاسنوست» من جانب، وحمية التعاون الدولي من الجانب الآخر.

وفي ما يتعلق بالدعامة الاولى لاعادة البناء - وهي مقرطة الحياة السياسية - نلاحظ انها تكاد تشبه تماماً موقفاً سبق ان اتخذ تروتسكي في مواجهته للسياسة الستالينية في ما يتعلق بدور الحزب الشيوعي. فقد انتقد تروتسكي الحزب الشيوعي السوفيتي في عهد ستالين لأنه تحول من «طليعة ثورية» تعكس حاجات الشعب وطموحاته الى اداة بيروقراطية متحجرة سيطرت على مقدرات ذلك الشعب، واداة للثراء غير المشروع، واداة قمع لا تنأى عن استخدام ابشع الاساليب البوليسية ضد كل معارض بحيث تحولت «الديمقراطية المركزية الى البيروقراطية المركزية»، وتحول النظام السوفيتي برمته الى نظام شمولي، منفصلاً تماماً عن القاعدة الشعبية العريضة. ولذلك ارتبطت قضية الاصلاح

الاقتصادي، في مفهوم غورباتشوف بقضية الديمقراطية. فالكفاءة الاقتصادية تتطلب تجديداً في اساليب الادارة في اتجاه اللامركزية ومشاركة شعبية أوسع ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق مزيد من الديمقراطية السياسية بافساح المجال لحرية التعبير وانتخاب القيادات بواسطة المجالس الشعبية من بين عدة مرشحين لتولي المناصب الرئيسية ولا يشترط فيهم ضرورة التمتع بعضوية الحزب الشيوعي. الخ. فالتعددية المقصودة هنا ليست تعدد الاحزاب السياسية، ولكن تعدد المرشحين لتولي المناصب الرئيسية. وربما نلمس هنا فارقاً أساسياً بين الوضع في الاتحاد السوفيتي والوضع في دول أوروبا الشرقية والوسطى. فبينما يتمسك الاتحاد السوفيتي بقيادة الحزب الواحد، نلاحظ ان التحولات في دول أوروبا الشرقية والوسطى قد اتجهت الى نظام التعددية الحزبية. فهل هذا التوجه الاخير يعني عدولاً عن الاشتراكية في تلك الدول، ام انه ممارسة خاصة للاشتراكية بالقياس الى «الوضع التاريخي الفعلي» لكل دولة على حدة؟ سنجيب عن هذا السؤال بعد استعراض التحولات التي جرت في تلك الدول.

أما الدعامة الثانية «لإعادة البناء»، ألا وهي توجه السياسة الخارجية السوفيتية نحو مزيد من «التعاون الدولي» فهي تستند الى تحليل وتقييم لحقائق عالم اليوم ووضع الاتحاد السوفيتي في ذلك العالم. فعالم اليوم يعيش في جو التهديد النووي، ويواجه مشاكل تتعلق بالبيئة وبالموارد الطبيعية وباستخدامات الفضاء الخارجي، كما انه يشهد تحولات اجتماعية جوهرية، وثورة علمية وتكنولوجية شاملة على رأسها تكنولوجيا المعلومات. فظروف عالم اليوم تختلف كلية عما كانت عليه حتى منذ ثلاثة عقود مضت. صحيح ان عالم اليوم اصبح اكثر اندماجاً عن ذي قبل الى درجة انه يكاد يكون «عالمًا واحداً»، «Le Monde Fini» على حد تعبير المفكر الفرنسي الكبير Raymond Aron، ولكنه ما زال عالماً متنوعاً تحتاحه تناقضات حادة. فانه عالم توجد فيه امكانيات هائلة للتطور والتقدم جنباً الى جنب مع التخلف والفقر والجهل والمرض وجود اجتماعي وحضاري.

وتشمل الخريطة السياسية لعالم اليوم ثلاث مجموعات من الدول : مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة بمصالحها الخاصة وتناقضاتها الخاصة ايضاً، ومجموعة البلدان الاشتراكية التي قطعت طريقاً طويلاً في تطورها التقدمي وتسعى الى تحقيق مزيد من التقدم، ومجموعة بلدان «العالم الثالث» التي تعاني من مشاكل لا حصر لها تفوق بكثير ما تعاني منه الدول الأخرى.

ان احتفاظ غورباتشوف بهذا التقسيم التقليدي للدول يفيد انه ما زال متمسكاً بالطابع المميز للبلدان الاشتراكية، ويفيد ايضاً ان النظام الاشتراكي يسعى الى تحقيق مزيد من التقدم وليس التحول الى النظام الرأسمالي المتطور. اكثر من ذلك فقد اكد غورباتشوف بكل وضوح، وفي اكثر من موضع في كتابه عن «البريسثرويك» ان النظام الاشتراكي «اكثر اساقاً مع مصالح الشعوب»، وان نجاح «البريسثرويك» «سيكسب الاتحاد السوفيتي

جاذبة جديدة، وسيكون التجسيد الحي للمزايا الكامنة في النظام الاشتراكي، وستكسب مثل الاشتراكية العليا قوة دافعة».

صحيح ان لكل مجموعة من الدول ولكل بلد من البلدان، مصالحه الخاصة ولكن جميع هذه المصالح مترابطة بسبب الاتجاه المتعاضد نحو الاعتماد المتبادل بين دول وشعوب المجتمع العالمي. وهذه هي «جدلية عالم اليوم: عالم متنوع ومتناقض، اجتماعياً وسياسياً وعلى ذلك فهو مترابط ومتكامل لدرجة كبيرة يتلمس طريقه من خلال الصراع بين الاضداد الى اقامة علاقات دولية طبيعية وعادلة تنطلق من الحاجة الى توازن المصالح وليس التثبث بمصالح ذاتية دون اعتبار لمصالح الاطراف الأخرى». ويضيف غورباتشوف عبارة ذات دلالة هامة بالقياس الى تطور الاوضاع في دول اوربا الشرقية والوسطى بقوله «لم يعد في امكان احد الآن ان يوقف عالم الاشتراكية» واعتبارها «حدثاً عارضاً في التاريخ» مصيره الاندثار والزوال. كما انه لم يعد في امكان احد ان يوقف تميز العالم الثالث عن طريق «ترويضه» واعادته الى كنف الرأسمالية العالمية. كما لم يعد في مقدور احد ان يوقف عالم الرأسمالية المتطورة والقضاء عليها بحجة حتمية الحل الاشتراكي. هذه النقطة الاخيرة تمثل بالفعل تجديداً «خلاقاً» في النظرية الماركسية ولكن مع ملاحظة ان هذا التجديد الفكري لا يتناقض مع «جوهر» الاشتراكية. فها يرفضه غورباتشوف هو فكرة امكانية القضاء على النظام الرأسمالي بأسلوب القوة او بأية اساليب أخرى. ولكنه ما زال مؤمناً بان تطور التاريخ سوف يثبت «جاذبية طريقة الحياة الاشتراكية».

الى جانب الحاجة الى توازن المصالح، هناك حقيقة أخرى ثابتة هي تفاقم مشاكل عالمية حيوية بالنسبة لمستقبل الجنس البشري بصرف النظر عن تناقضاته وعلى رأس هذه القضايا تلوث البيئة، ونقص الموارد واستخدام المعرفة لاستغلال قاع المحيطات والقضاء الخارجي لمصالح البشرية، ومواجهة اخطار المجاعات في مناطق واسعة في المعمورة. ونضيف من جانبنا الى هذه المشاكل مشكلة مواجهة الارهاب العالمي المنظم ومشكلة تفشي استخدام المخدرات والعقاقير المدمرة للمجتمعات، ومكافحة الكوارث الطبيعية، ومكافحة الامراض المعدية والفتاكة... الخ. وليس في مقدور اية دولة مهما عظمت ان تحل بمفردها كل هذه القضايا، ولا مناص اذن من التعاون الدولي في اوسع نطاق من اجل محافظة البشرية على نفسها.

يضاف الى ذلك ان استخدام الطاقة النووية للاغراض العسكرية يؤكد وحدة العالم وترابط اجزائه، فاذا اندلعت حرب نووية فانها سوف تدمر الجنس البشري. ويكون الكافي للدلالة على ذلك ان القوة التدميرية لغواصة استراتيجية واحدة تعادل عدة حروب مثل الحرب العالمية الثانية. ولذلك فان التسابق على التسليح، شأنه شأن الحرب النووية، لا يمكن كسبه. ولذلك ينبغي التخلي عن الاساليب التقليدية لمفهوم توازن القوى والبحث عن عالم أكثر أمناً وأكثر رخاء من عالم اليوم. ولن يتأتى ذلك إلا بالتعاون الدولي مع احتفاظ

كل فرد وكل مجتمع بمعتقداته الفلسفية والدينية والايديولوجية والسياسية. ولذلك ينبغي ان تكون المواقف السياسية «خالية من التعصب الايديولوجي»، وعدم نقل الخلافات الايديولوجية الى مجال العلاقات بين الدول، لأن «الايديولوجيات يمكن ان تتباعد، بينما تبقى المصلحة».

من هذه الرؤية الشاملة لحقائق عالم اليوم والمبادئ العامة التي ينبغي ان تحكم العلاقات الدولية في هذا العالم يتضح لنا مدى التجديد في توجهات السياسة الخارجية السوفيتية في ما يتعلق بقضايا السلم والحرب والعلاقات بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، والعلاقات بين دول المعسكر الاشتراكي، والقضايا العالمية الأخرى، لاسيما تلك التي تتعلق بدول العالم الثالث. وما يهمننا في هذا المقام هو المفهوم الجديد لعلاقات الاتحاد السوفيتي مع دول المنظومة الاشتراكية في اوربا الشرقية والوسطى.

يؤكد غورباتشوف ان دول اوربا قد حسمت خيارها بعد الحرب العالمية الثانية: فقد ظلت بعضها رأسمالية بينما سارت أخرى نحو الاشتراكية. ولا يمكن انتهاج سياسة اوروبية مشتركة حقاً إلا «على اساس الاعتراف بهذه الحقيقة واحترامها». وهذا ما اكده ايضاً مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي الذي انعقد في هلسنكي في يوليو 1973، فقد جاء في وثيقته الختامية التي تمت الموافقة عليها في عام 1975 ضرورة التسليم بالحدود السياسية القائمة وحظر انتهاك السيادة الاقليمية لأية دولة اوروبية حظراً مطلقاً، وتأسيس العلاقات الاوروبية على مبدأ حسن الجوار، والمساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ويدعو الاتحاد السوفيتي الآن الى التعجيل بعقد مؤتمر هلسنكي في عام 1990، بدلاً من الموعد المقرر له في عام 1992، لاضفاء «قوة اضافية وحيوية على عملية هلسنكي». أليس في هذا مؤشراً كافياً على ان الاتحاد السوفيتي لن يسمح لأحد بان يمس النظام الاشتراكي في اوربا الشرقية والوسطى، او ان يمس وحدة المنظومة الاشتراكية؟ وتطبيقاً لهذا الموقف يرفض الاتحاد السوفيتي التصريحات التي صدرت بعد الاحداث الاخيرة في المانيا الشرقية والتي تفيد بان المسألة الالمانية «تظل مفتوحة» وأنه اصبح في الامكان احياء فكرة «الوحدة الالمانية». وقد دحض غورباتشوف هذه التصريحات واعتبرها بعيدة كل البعد عن الواقعية، وأضاف ان «ما تشكل تاريخياً هنا من الافضل ان يترك للتاريخ».

ففي مفهوم غورباتشوف اذن ان النظام الاشتراكي قد استقر في بلدان اوربا الشرقية والوسطى، وان بقاءها في المنظومة الاشتراكية تحتمه عوامل موضوعية. فلم يعد في امكان تلك الدول التحلل من الروابط الكثيفة التي عقدتها مع جميع دول المنظومة، كما انه ليس بامكان اي منها ان تحل مشاكلها في المجال الدولي اذا ما انعزلت عن المسار الاشتراكي العام. ففي وحدتها تكمن قوتها ومقدرتها على مواجهة تحديات العصر. صحيح ان دول المنظومة الاشتراكية مرت بأزمات خطيرة في مراحل تطورها، وهي تواجه الآن ازمات خطيرة. وفي هذا الصدد لا ينبغي - في رأي غورباتشوف - «القاء اللوم على الاشتراكية».

وإنما يقع اللوم على الحسابات الخاطئة للأحزاب الحاكمة» فقد اعتمدت تلك الأحزاب منذ البداية على «النموذج السوفييتي» للتنمية والذي فرض عليها فرضاً، وكان ذلك خطأً. أما ما يجري الآن في تلك الدول من تحولات فإنما يسير في الاتجاه الصحيح لأن مكونات البنية الاشتراكية ليست متماثلة في كافة البلدان الاشتراكية. فلكل بلد تقاليده وخصائصه القومية. ولذلك فإن كل بلد اشتراكي هو في الحقيقة «معمل اجتماعي يختبر فيه الاشكال والاساليب المختلفة للجهـد الاشتراكي البناء». وحيث ان التغيرات الثورية قد اصبحت قوة دافعة مستمرة في بلدان العالم الاشتراكي، فإنه ينبغي التخلي عن اساليب التعامل العتيقة بين هذه المجموعة من الدول، وان تقوم تلك العلاقات على اساس احترام استقلالها المطلق، وتنسيق العلاقات فيما بينها على اساس «الالتزام الثابت بمبادئ المنفعة والمساعدة المتبادلتين».

وقد امتدت رياح التغيير التي اطلقتها «البريسترويكا» في الاتحاد السوفييتي الى البلدان الاشتراكية في شرق ووسط اوربا بسرعة مذهلة، وتهاوت نظم الحكم فيها واحداً تلو الآخر تحت ضغط مظاهرات شعبية واعمال شغب واسعة النطاق. ولا شك ان شعوب اوربا الشرقية والوسطى دخلت مرحلة هامة في تطورها بان اقدمت على تنفيذ برامج اصلاحية جوهرية تشمل كافة مظاهر الحياة فيها من تغيرات في الاقتصاد، الى مزيد من التحرر الاجتماعي والثقافي، وتحسن احوالها المعيشية، والتخلي نهائياً عن سياسة البطش التسلطي التي فرضتها قيادات الاحزاب الشيوعية فيها حتى الآن. وبطبيعة الحال تعددت التفسيرات حول مغزى ما يجري من احداث وحول مسارها المستقبلي، مع ملاحظة ان هذه التقييمات والتوقعات نشأت في جو من الاثارة الاعلامية في دول الغرب افسدت الى حد كبير الرؤية الموضوعية، واطلقت العنان لتكهنات تعبر عن امانٍ دفينه اكثر مما تعبر عن الواقع.

وقد حاول أ. د. / اسماعيل صبري مقلد حصر هذه التفسيرات والتوقعات المستقبلية في اتجاهات (سيناريوهات) ثلاثة، أخذاً في الاعتبار موقف الاتحاد السوفييتي وموقف الغرب من التحولات الجارية الآن في المنطقة. وبالرغم من القيمة التحليلية لهذا المنهج الكلي في التقييم، فإننا نعتقد ان هذا المنهج سابق لأوانه الان نظراً لأن الاوضاع في اوربا الشرقية والوسطى ما زالت في مرحلة المخاض. بالإضافة الى ذلك فإن الاتجاهات سائلة الذكر - ربما باستثناء الاتجاه الثالث - تقوم على افتراض ان التغييرات الراهنة يمكن ان تتطور الى حد ابعد مما هو مقدر لها، وذلك بفعل عفوية الاندفاعات الشعبية. وفي اعتقادي فإن مقولة ان السلطات السياسية المحلية والدولية قد تفقد سيطرتها على الشارع السياسي لا يمكن قبولها الا بتحفظ شديد. وربما يكون اقرب الى الواقع، في المرحلة الراهنة، مناقشة الموضوع استناداً الى بعض تساؤلات محورية محددة اهمها ثلاثة، مع التأكيد بان هذه المحاور متداخلة تماماً بحيث لا يمكن فصل أحدها عن الآخر :

أولاً : ان احدى الدعامتين الاساسيتين لـ «البريسترويكا» هي مقرطة الحياة السياسية كما ذكرنا. والسؤال هو : هل يسمح الاتحاد السوفيتي بالمضي في هذا المسار حتى منتهاه، بان يقبل حق الشعوب في تقرير مصيرها واعلان سيادتها واستقلالها التام؟ هذا التساؤل ينطبق على الاتحاد السوفيتي بقدر ما ينطبق على دول اوربا الشرقية والوسطى .

اذا اجبنا عن هذا السؤال بالاجاب بحجة عدم التناقض مع فكر «البريسترويكا» نكون قد وقعنا في محذور ترف التجريد النظري الذي لا يمت الى الواقع بصلة . فلا شك ان الاتحاد السوفيتي لن يسمح بالتماذي الى هذه الدرجة على نهج الديمقراطية لأن ذلك سوف يدفع الى السطح بتناحرات عرقية ومنازعات قومية قد تسفر عن حركات انفصالية او المطالبة باعادة النظر في الحدود السياسية بين الدول . وقد لاحت بعض البوادر في هذا الصدد . فعندما اندلعت المظاهرات في جمهوريات البلطيق طالب البعض بادانة ضم تلك الجمهوريات الى الاتحاد السوفيتي في عام 1940 لأن هذا الضم استند الى معاهدة غير مشروعة ابرمها الاتحاد السوفيتي مع المانيا النازية عام 1939 . وتطور الامر الى صدور قرار برلمان استونيا باعلان السيادة والاعتراض على اي قرار يصدر من موسكو مؤكداً الحاجة الى سيطرة استونيا على اراضيها ومواردها . وقد سارعت الحكومة السوفيتية بتوجيه تحذير شديد اللهجة لجمهوريات البلطيق اكدت فيه ان موسكو لن تسمح باي نشاط معاد للاشتراكية ولن تسمح للاضطرابات في منطقة البلطيق ان تتحول الى حركة تمرد ضد النظام السوفيتي . ونفس الوضع يتكرر الآن بشأن النزاع بين جمهورتي ارمينيا واذربيجان . أما في اوربا الشرقية والوسطى فان اقرار مبدأ حق تقرير المصير سوف يدفع الى السطح بمنازعات عديدة على الحدود، خاصة بين رومانيا والمجر، وبين بولندا والمانيا . الخ . كما انه قد يثير قضية الوحدة الالمانية وهي اخطر القضايا على الاطلاق بالنظر الى توازن القوى في القارة الاوروبية . وعندما المح مستشار المانيا الغربية الى ان المسألة الالمانية تظل مفتوحة بل انه اقترح خطة لتحقيق الوحدة الالمانية تتم بالتدريج بدءاً باقامة اتحاد كنفدرالي، سارع الاتحاد السوفيتي الى رفض الاقتراح، كما رفضته حكومة المانيا الشرقية وحكومات غربية كثيرة وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، وان جاء رفضها في صورة مقنعة . ودون الدخول في تفاصيل لا يتسع لها المقام هنا، يمكن القول بان قضية الوحدة الالمانية لا ترتبط بارادة الشعب الالمني (حق تقرير المصير) بقدر ما ترتبط بأمن الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية الأخرى من جانب، وأمن الدول الغربية من الجانب الآخر . كما انها قد تلقي ظللاً على قيام السوق الاوروبية الموحدة بحلول عام 1993 .

ثانياً : هل التغيرات التي تحدث الآن في اوربا الشرقية والوسطى تفيد عدول تلك الدول عن النظام الاشتراكي وتحوها الى النظام الرأسمالي؟

يرى بعض المحللين في الغرب ان ما يجري من تحولات جوهرية في دول اوربا الشرقية والوسطى هو شاهد على افلاس النظام الاشتراكي، وان هذه الشعوب بدأت

تسلم بضرورة التخلي عن الايديولوجية الشيوعية بصفة نهائية والعودة الى النظام الرأسمالي. ويستندون في تقييمهم هذا الى بعض المؤشرات العامة تشترك فيها جميع هذه الدول، ومؤشرات خاصة تظهر بوضوح أكبر في بولندا والمجر. وعلى رأس المؤشرات العامة : القضاء على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، وقرار مبدأ التعددية الحزبية فيلاحظ هذا الفريق من المراقبين ان بولندا لم تكتف بالقضاء على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة ولكنها اقدمت على تنصيب اول حكومة بولندية لا يقودها الشيوعيون. ويبدو ان دولاً اخرى تسير في نفس الاتجاه (المجر والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا). وفي المجر غير الحزب الشيوعي اسمه من «حزب العمال الاشتراكي المجري» الى «الحزب الاشتراكي المجري»، وتحويل اسم الدولة من «جمهورية المجر الاشتراكية الشعبية» الى «جمهورية المجر». وتم حل الميليشيات العمالية التي انشئت بعد ثورة 1956، وازالة النجمة الحمراء (رمز الشيوعية) من على مبنى البرلمان، بل ازالة اهم شعار ماركسي على الاطلاق الا وهو شعار «با عمال العالم اتحدوا» بالاضافة الى ذلك فان المجر قطعت شوطاً بعيداً في اتجاه تحرير الاقتصاد من التخطيط المركزي الصارم.

بناء على هذه المؤشرات وغيرها استنتج هذا الفريق من المراقبين بان دول اوربا الشرقية والوسطى عدلت عن الاشتراكية او هي في سبيلها الى ذلك. ونحن نشكك في هذا الاستنتاج لعدة أسباب. اولاً، ان اقرار مبدأ التعددية الحزبية لا يفيد في حد ذاته التخلي عن النظام الاشتراكي. فان نظم الحكم في تلك الدول قامت اصلاً على فكرة التعددية والحكومات الائتلافية «الديمقراطية الشعبية» ولم يحتكر الحزب الشيوعي الحكم فيها الا ابتداء من عام 1948 تحت وطأة اشتداد الحرب الباردة. ومع ذلك فقد اتبعت هذه الدول النظام الاشتراكي منذ عام 1945 وتم تكريس هذا الخيار في معاهدات ثنائية عديدة. وفي هذا اجابة عن سؤال سبق طرحه. ثانياً، ان المؤشرات الخاصة ببولندا والمجر لا تعني العدول عن الاشتراكية ولكنها تعبير عن سخط جماهيري ضد الحزب الشيوعي في هذين البلدين يرجع الى ملاسبات ثورة عام 1956 والى ملاسبات الصراع المرير بين «منظمة تضامن» والحزب الشيوعي البولندي منذ عام 1979. والدليل على ذلك البيانات المتوالية التي صدرت عن الزعماء الجدد في هاتين الدولتين. فقد علق ليخ فاونسا، زعيم منظمة «تضامن»، على الاحداث في المانيا الشرقية قائلاً : «ان الشيوعية في اوروبا لم تمت» فان الذي انتهى هو «شيوعية الإحتكار وشيوعية الحزب الواحد والنقابة الواحدة». كذلك صرح الزعماء الجدد في المجر بأنه ليس في نيتهم التحول من الاشتراكية الى الرأسمالية، او الانسحاب من حلف وارساو «الكوميكون»، او التخلي عن العلاقات المتميزة مع الدول الاشتراكية. ثالثاً، لا ينبغي التعويل كثيراً، على هذه المؤشرات الخاصة ببولندا والمجر لابتداء حكم نهائي على نوعية النظام في هذين البلدين، فان «منظمة تضامن» التي تترأس حكومة بولندا الآن هي ائتلاف سياسي اكثر هشاشة مما قد يعتقده البعض. فهي ليست

متجانسة تماماً كما انها مهددة بالانفجار في مواجهة ما ينتظرها من مهام جسام في معالجة القضية الاقتصادية الحرجة التي تواجه البلاد. بالإضافة الى ذلك فانه لم يترتب على عودة «تضامن» الى نطاق الشرعية زيادة نسبة انضمام العمال اليها بل انه يشهد تباطؤاً خاصة في قطاع الخدمات وقطاع الصناعة، ثم ان هناك الاغلبية الساحقة من السكان المجهولة المواقف، لا سيما في الريف، والتي تتخذ موقف المترقب من سياسة الحكومة الجديدة في معالجة القضية الاقتصادية. والامر هنا لا يتعلق فقط بادخال بعض آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص، ولكن هناك مشكلة تثبيت قيمة العملة، وتحسين الحالة التموينية، وزيادة انتاجية العمل، وخصوصاً موضوع تسوية الديون الخارجية (التي بلغت ٤٥ مليار دولار) لكي يتوافر بعد ذلك المجال للاستثمار والتحديث. هذه الاصلاحات لا يمكن انجازها بين عشية وضحاها، كما انها مرهونة بالحصول على معونات خارجية كبيرة قد يتباطأ الغرب في تقديمها. عندئذ سوف تفقد حكومة «تضامن» شعبيتها وما يترتب على ذلك من اتاحة الفرصة مرة اخرى امام الحزب الشيوعي في استعادة جزء من مكانته السياسية السابقة اذا نجح في تطهير كوادره المتجمدة وتفاعل مع مطالب قطاعات الشعب العريضة. ونفس الملاحظة تنطبق على المجر فممنذ ان اعلنت الحكومة المجرية الجديدة قانون تعدد الاحزاب فانه توجد الآن الى جانب الاحزاب التقليدية التاريخية قرابة عشرين حزباً جديداً، والاستمرار في هذا المسار لا يبشر باستقرار نظام «الحكم في البلاد». ان اختلاف التجربة البولندية والتجربة المجرية عن التجربة السوفيتية لا يعني تخلي المجر وبولندا عن الاشتراكية ولكنه يعكس «الوضع التاريخي الفعلي» لهاتين الدولتين في المفهوم العام لـ «البريسترويكا».

ثالثاً : ما هو مستقبل حلف وارسو؟

ان الاجابة عن هذا السؤال مرتبطة بالاجابة على السؤال الثاني. وحيث اننا انتهينا الى ان دول اوربا الشرقية والوسطى لم تعدل، ولا يتوقع ان تعدل عن النظام الاشتراكي، فانها ستظل مرتبطة بحلف وارسو، وبقاء هذا الحلف مرتبط ببقاء حلف الاطلنطي. ولا يمكن العبث بالتوازن في اوربا. ومن ثم فان الاتحاد السوفيتي سوف يتدخل ضد اية دولة تبدي استعداداً للانسحاب من الحلف. كل ما في الامر ان اسلوب التدخل قد يختلف من دولة الى أخرى. فاذا قررت بلغاريا او المجر او رومانيا الانسحاب من الحلف فان الاتحاد السوفيتي قد يكفي ببذل ضغوط سياسية واقتصادية لمنعها من الانسحاب اما اذا قررت المانيا الشرقية او بولندا او تشيكوسلوفاكيا الانسحاب من الحلف، فان الاتحاد السوفيتي قد لا يكفي بوسائل الضغط السياسي والاقتصادي وقد يلجأ الى اسلوب القسر العسكري اذا لزم الأمر لأن هذه الدول الثلاث تمثل المثلث الاستراتيجي الحيوي في الدفاع عن الكتلة السوفيتية. وهذا لا يمنع بطبيعة الحال العمل على تطوير حلف وارسو في اتجاه اكثر ديمقراطية (جماعية القيادة)، وزيادة الاهتمام بالمسائل السياسية (تسييس الحلف)، بالقياس الى

المسائل العسكرية (نفس المنطق ينطبق ايضاً على حلف الاطلنطي)، لأن التوازن في اوروبا لا يقوم على «توازن الردع» فحسب ولكن على «توازن المصالح».

خلاصة القول :

(1) بدون تأييد موسكو وتشجيعها ما استطاعت دول اوروبا الشرقية والوسطى خوض طريق الاصلاحات الجذرية. وبالتالي فان مصير التطورات في هذه المنطقة مرهون بالتطورات في الاتحاد السوفييتي. فاذا توقفت «البريسترويكا» (وهو احتمال وارد)، فان ذلك سوف يؤدي الى توقف التحولات في اوروبا الشرقية.

(2) ان التحولات الثورية التي تعيشها دول اوروبا الشرقية والوسطى في الوقت الراهن لن تؤدي الى انهيار النظام الاشتراكي بل الى تطويره. والذين يقولون بغير ذلك انما يأخذون امانهم كحقيقة واقعة. ولذلك فانهم سوف يكونون اول من يصابون بخيبة امل. فان موسكو ان سمحت وايدت الاصلاحات في بنية انظمة دول اوروبا الشرقية والوسطى، فانها تضع قيوداً على هذه التحولات بحيث لا تخرج عن اطار اصلاح الاشتراكية وليس رفضها.

(3) اذا كان الاتحاد السوفييتي يؤيد اصلاح العلاقات داخل حلف وارسو ومجلس «الكوميكون»، فهو يعارض هدم وازالة هذين التنظيمين كلية لما يترتب على ذلك من اخلال بالتوازن العام في اوروبا.

(4) ان توحيد المانيا مرفوض من الدول الشرقية ومن الدول الغربية على حد سواء لأن استقرار القارة الاوروبية يأتي في مقدمة الاولويات.

(5) ان اوروبا الشرقية والوسطى تعيش الآن مرحلة انتقالية. فنظمها السياسية الجديدة لم تستقر بعد. وبقاؤها وثباتها مرهون بمقدرتها على تحقيق انجازات فعلية وجوهرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي فان فشلت في ذلك، فان الفرصة تصبح متاحة امام الاحزاب الشيوعية لاستعادة جزء من مكانتها السياسية السابقة اذا ما نجحت في تطوير ذاتها واصبحت اكثر تعبيراً عن حاجات وتطلعات قطاعات الشعب العريضة.